



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية العالمية

إشراف الأستاذ:
بلقاسم رحالي □

إعداد الطلبة:
الصالح طهراوي □
عبد القادر حنصالي □

السنة الجامعية: 2020-2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية العالمية

إشراف الأستاذ:
بلقاسم رحالي □

إعداد الطلبة:
الصالح طهراوي □
عبد القادر حنصالي □

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر و عرفان

نشكر الله العليّ القدير الذي انعم علينا بنعمة العقل و الدين القائل في محكم التنزيل:

"و فوق كل ذي علم عليم" صدق الله العظيم

سورة يوسف، الآية 76

و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: " من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فان لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "... رواه أبو داود.

و ننهي تناء حسنا و أيضا و فاء او تقديرا و اعترافا بنا بالجهد المتقدم بجزييل الشكر لأولئك المحاضرين الذين لم يدعوا جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، و نخص بالذكر الدكتور الفضيل " بلقاسم رحالي " على هذه الدراسة و صاحب الفضل في توجيهنا و مساعدتنا في تجميع المادة البحثية فجزاه الله كل خير. و أخيرا نتقدم بجزييل شكرنا إلى كل من مد لنا يد العون و المساعدة في إخراج هذا العمل على أكل وجه. و كما نتقدم بالشكر مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه، على الوقت و الجهد الذي خصصوه لإطاعة هذا العمل خدمة للبحث العلمي.

عبد القادر، الصالح

إهداء

الحمد لله وكفى وانصالة على الحبيب الصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

نحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة في سيرتنا الدراسية. بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا رزني

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

كما أتوجه بمجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والزملاء في الدراسة

الصالح

إهداء

إلهي لا تطيب الحياة إلا بذكرك ولا يطيب الليل إلا بشكرك.
إلى من وجدت في الحياة لأبرها بعد عبادة ربني إلى قلبي النابض
من كانت لي أما في الحنان، ومعامة في الأخلاق وأختا في النصح
والإرشاد، أُمِّي الحبيبة.

إلى من تكبد اصعاب في سبيل إسعادي، وإدخال السرور إلى قلبي
إلى النور الذي يضيء لي عتمة الليالي، إلى مرشدي وقوتي، أُمِّي الغالي.
إلى من ساندني في مشواري الدراسي وتحمل معي جل اصعاب
إلى من صبرهم يذبض مع دقائق قلبي، إلى من يمسحون عني الهموم
و يفجرون في قلبي ينبوعا من الأمل في هذه الحياة، إخوتي

كما أتقدم بالإهداء الخاص إلى الدكتور بلقاسم رحالي الذي ساعدني ووجهني لإتمام هذه الذكرى.

عبد القادر

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة

أ

الفصل الأول: لمحة عامة حول صندوق النقد الدولي

2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي
3	المطلب الأول: تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي
4	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق
7	المبحث الثاني: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي
7	المطلب الأول: أهداف الصندوق
8	المطلب الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي
9	المبحث الثالث: موارد صندوق النقد الدولي والتسهيلات المقدمة من طرفه
9	المطلب الأول: موارد صندوق النقد الدولي
11	المطلب الثاني: التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي
14	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: نظرة عامة حول الأزمات المالية العالمية

16	تمهيد
17	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية
17	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأهم خصائصها
18	المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية وأهم مؤشرات التنبؤ بها
21	المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية وآثارها
23	المبحث الثاني: تحليل الأزمات المالية
23	المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية العالمية
23	المطلب الثاني: قنوات انتشار الأزمات المالية
27	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الأزمات المالية
29	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: جهود صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية العالمية

31	تمهيد
32	المبحث الأول: دور صندوق النقد الدولي في الرقابة والإشراف والتنبؤ بالأزمات المالية العالمية.....
32	المطلب الأول: المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء لمواجهة الأزمة.....
33	المطلب الثاني: المساعدات المالية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء لمواجهة الأزمة.....
35	المبحث الثاني: آليات تدخل صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية العالمية.....
35	المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وإصلاح عمليات الإقراض.....
45	المطلب الثاني: إعادة نظر صندوق النقد الدولي في سياستها.....
51	المبحث الثالث: تقييم تدخل لصندوق النقد الدولي في حل الأزمة المالية العالمية ل: 2008.....
51	المطلب الأول: وضع الاقتصاد العالمي للفترة 2008-2014 بعد تدخل صندوق النقد الدولي.....
53	المطلب الثاني: مظاهر تعثر صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية.....
54	المطلب الثالث: تقييم عام لدور صندوق النقد الدولي أعقاب الأزمة المالية العالمية.....
58	خلاصة الفصل.....
60	الخاتمة العامة.....
63	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
03	الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي	01
24	المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الأزمات المالية التطورات في الاقتصاد الكلي	02

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
24	قنوات انتشار الأزمات المالية على مستوى النظام المالي الواحد	01
27	الأزمات المالية وعجز الميزانية	02
28	الأزمات المالية ومعدل التضخم	03

مقدمة عامة

يعتبر مؤتمر Bretton Woods المنعقد بولاية نيوهامشير الأمريكية من أهم الأحداث والمحطات الاقتصادية البارزة، باعتبار أنه انبثقت عنه أهم مؤسستين تمثلتا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD وصندوق النقد الدولي FMI، الذي كان الهدف منه تحقيق الاستقرار النقدي العالمي جراء الاضطرابات التي تعرض لها النظام النقدي قبيل الحرب العالمية الثانية. وبأنهيار نظام بروتون وودز سجل الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية التي ضربت العديد من الدول، مثل أمريكا الجنوبية، أوروبا والدول الآسيوية سنوات التسعينيات، بسبب تنامي ظاهرة العولمة المالية، والتي كانت من مظاهرها ارتباط الأسواق المالية الدولية ببعضها البعض، وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال بين دول العالم. لتأتي الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي تمثل امتداداً لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، كإحدى أقوى الأزمات التي ميزت النظام الرأسمالي منذ سنة 1929، حيث أحدثت شللاً كبيراً في الكثير من قطاعات الاقتصاد العالمي.

هذه المستجدات سجلت من جديد عجز صندوق النقد الدولي في التنبؤ بوقوع الأزمات وكبح تطورها، لتطال جميع دول أعضاء مما حتم الوضع عليه إعادة مراجعة جوانب كبيرة من سياساته.

وبناء على ما سبق وللتطرق إلى موضوع دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي الإجراءات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمات المالية العالمية؟ وما مدى نجاحه في تحقيقها؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يستوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بصندوق النقد الدولي؟ وما هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؟
- فيما تكمن الأسباب الحقيقية وراء بروز الأزمات المالية التي ضربت العديد من دول العالم؟
- ماهي الآليات المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي في مجابهة الأزمات المالية العالمية؟
- كيف تدخل صندوق النقد الدولي للحد من هذه الأزمات؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات أخرى، فالفرضية الأساسية هي:

- جاءت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي من أجل إدارة النظام النقدي الدولي، الذي عرف العديد من الهزات والاضطرابات المالية.

أما الفرضيات الأخرى فهي:

- التطور الكبير الذي عرفه سوق العقارات والعولمة المالية وما أنتجته من ارتباط في الأسواق المالية.
- صندوق النقد الدولي يراجع من جديد سياساته من خلال إشرافه على إعداد برامج وسياسات جديدة، لتفادي الأخطار المحتملة مستقبلاً والوقوف على عدم وقوعها مجدداً.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- < رغبة منا في معرفة ماهية الأزمات المالية والتحويلات التي خلفتها بالأخص الأزمة المالية العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2008.

- ◀ يعتبر الموضوع جزء مهم من الاقتصاد الدولي، وهو في صميم تخصصنا.
- ◀ إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي وكذا المكتبة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول دراسة أحد المواضيع الهامة، وهو موضوع الأزمات المالية، وتتجلى أهمية الموضوع في أن تكرار الأزمات المالية في العالم بات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، فلا يكاد ينتهي الحديث عن أزمة مالية حتى تظهر بوادر أخرى في الأفق، وهو ما يستدعي ضرورة دراسة وفهم هذه الأزمات.

أهداف الدراسة:

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع هو محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- ◀ تشخيص الأزمات المالية العالمية من خلال معرفة أسباب حدوثها ومختلف أثارها على النظام المالي العالمي.
- ◀ معرفة أهم التدابير المطروحة من طرف صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ◀ مدى نجاعة وفعالية تدابير صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية.

منهج الدراسة:

لدراسة الموضوع بشكل جيد سنستخدم في البداية المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على تتبع الظواهر والوقائع عبر التاريخ من خلال دراسة الجوانب النظرية لصندوق النقد الدولي، والأزمات المالية العالمية، وتتبع أبرز الأزمات المالية العالمية التي مر بها النظام المالي العالمي منذ أزمة الكساد العظيم، مع التركيز على أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، واستخدام مجموعة من الإحصائيات لمعرفة مختلف الانعكاسات والآثار المترتبة على اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والعالم.

هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هذا العمل الأكاديمي إلى ثلاثة فصول، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري للظاهرة الاقتصادية المعالجة والمتعلقة بالصندوق النقدي الدولي، والذي تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث يتناول كل منها ماهية صندوق النقد الدولي، أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي، والتسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق إلى أعضائه وطرق الرقابة عليها.

أما الفصل الثاني فتتناول من خلاله ظاهرة الأزمات المالية التي شهدتها العالم عبر مختلف الحقب التاريخية، من خلال ثلاثة مباحث تنتظر في الأول منها إلى ماهية الأزمات المالية العالمية، أما الثاني فنخصصه لأنواع الأزمات المالية العالمية، أما المبحث الثالث فتتطرق فيه إلى التعرف على البعض من نماذج أزمات القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين.

وفي الأخير فتتناول فيه جهود صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث نقسمه إلى ثلاثة مباحث الأول بعنوان جذور أزمة الرهن العقاري، المبحث الثاني تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العالم، أما المبحث الثالث والأخير فيتتمحور حول الجهود المبذولة من طرف صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

الفصل الأول:

لمحة عامة حول صندوق

النقد الدولي

تمهيد:

نتيجة للفوضى التي عرفها النظام النقدي قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، اندفعت الدول إلى البحث عن نظام نقدي جديد، يحقق لها أهدافها والمتمثلة في إنشاء تجارة دولية متعددة الأطراف وثبات أسعار الصرف وإمكانية تحويل بين العملات. على أن تحقق هذه الأهداف دون العودة إلى نظام الذهب، وعلى أن يتمتع هذا النظام الجديد بمرونة كافية، فيكون بمقدور هذه الدول إتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفها الاقتصادية في الداخل، وبالتالي فقد أجمعت الدول على تسليم أمرها لمنظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على النظام النقدي ككل والذي انبثق عنه مشروع تأسيس صندوق النقد الدولي في سنة 1944، وكان ذلك من خلال انعقاد مؤتمر دولي سمي بمؤتمر برنتون وودز Bretton woods.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

بعد الحرب العالمية الثانية، خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية مهدمة، ولذلك تم عقد مؤتمر دولي سنة 1944 في بريتون وودز Bretton Woods بولاية نيوهامشير الأمريكية لبحث سبل إيجاد صيغة ملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي، وشاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب دول العالم.

المطلب الأول: تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي

من المعلوم أن حاجة المجتمع الدولي لوجود منظمة مثل صندوق النقد الدولي ظهرت بوضوح أثناء الكساد العظيم الذي أصاب الاقتصاد العالمي، وكان واضحاً عند التفكير في إنشاء صندوق النقد الدولي إقامة نظام نقدي مبتكر.

أولاً: تعريف صندوق النقد الدولي.

هو عبارة عن مؤسسة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تأسس بموجب معاهدة دولية عام 1945 تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسهر على السير السليم للمنظومة النقدية الدولية. يقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن حيث بلغ أعضائه حينها 44 عضو. يمكن للدول الأعضاء فيه الاستفادة من موارده لمعالجة العجز الدائم الذي يطرأ على موازين مدفوعاتها. لا يشترط للعضوية في الصندوق أن تكون الدولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة، كما أن صندوق النقد الدولي International Monetary Fund يضم أعضاء أصليين، وهم الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز Bretton_Woods، والتي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر 1946، أما الدول التي انضمت بعد ذلك التاريخ فلا تعتبر أعضاء أصليين. ولكل دولة عضو الحق في الانسحاب من الصندوق سواء بإرادته أو إذا ما عجز عن الوفاء بالتزاماته المحددة في الاتفاق فهو يجرم من حقه في السحب من موارد الصندوق، أما إذا استمر العجز لفترة طويلة فيرجى منه الانسحاب.¹

الجدول رقم 01: الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي.

1- استراليا	12- الإكوادور	23- اسلندا	34- الفلبين
2- بلجيكا	13- مصر	24- ليبيريا	35- بولونيا
3- بوليفيا	14- الو م ا	25- لكسمبورغ	36- بريطانيا
4- كندا	15- اثيوبيا	26- المكسيك	37- سلفادور
5- الشيلي	16- فرنسا	27- زيلندا الجديدة	38- تشيكو سلوفاكيا
6- الصين	17- اليونان	28- نيكراغوا	39- إفريقيا الجنوبية
7- كولومبيا	18- غواتيمالا	29- النرويج	40- الاتحاد السوفياتي
8- كوستريكا	19- هايتي	30- بانما	41- الأوروغواي
9- كوبا	20- الهندوراس	31- بارغواي	42- فنزويلا
10- الدنمارك	21- العراق	32- هولندا	43- يوغسلافيا
11- الدومينيكا	22- ايران	33- البيرو	44- الهند

المصدر: أحمد فرحات مدونة سياسية بعنوان "صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول"

الموقع الإلكتروني <http://ahmedfarblogpost.com/p/blogpaghtml> :

¹ - أحمد فرحات، مدونة سياسية بعنوان "صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول"

الموقع الإلكتروني <http://ahmadfarblogpost.com/p/blogpaghtml>

ثانيا: نشأة صندوق النقد الدولي.¹

لم يكن صندوق النقد الدولي وليد اللحظة، فقد ساهمت عدة عوامل في الإسراع في تأسيسه بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 مروراً بالحرب العالمية الثانية ووصولاً إلى اختيار قاعدة الذهب.*

ولقد أدى الكساد الكبير في الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في سنة 1929 إلى انخفاض الإنتاج والأسعار على المستوى العالمي، وعزز هذا الكساد الاعتقاد باضطلاع القطاع العام بدور نشيط في الحياة الاقتصادية للدول، كما بدأ المحللون بالتفكير في إيجاد هيئة حكومية دولية تتمتع بصلاحيات كبيرة تعود إليها مهمة تسيير النظام المالي الدولي.

وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإعداد الخطط لإعادة إعمار الدول التي دمرتها الحرب العالمية. وبالفعل اقترح الاقتصادي الأمريكي إنشاء صندوق يهدف إلى تثبيت أسعار صرف العملات عن طريق تحديد تعادل بين عملات الدول بعد ربطها بوحدة النقد الدولية المقترحة "اليونيتاس" Hary dister.white Units أو الدولار الأمريكي.

إلى جانب مشروع وايت طرحت بريطانيا عن طريق الاقتصادي جون ماينر كينز مشروع يحمل اسمه، وهو يهدف إلى إنشاء اتحاد مقاصدة دولي*، تشترك فيه جميع الدول بخصص في رأس المال، على أن يكون معيار تحديد الحصص هو حجم التجارة الخارجية لكل دولة خلال ثلاثة سنوات السابقة للحرب، كما اقترح كينز عملة دولية سماها بالانكور "Bankor". هذان المشروعان تقدمت بهما دولهما في مؤتمر بروتون وودز Bretton Woods وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت المشروع البريطاني، انطلاقاً من تطلعها إلى إقامة سلطة نقدية عالمية فوق كل السلطات.

انهيار نظام بريتون وودز:

السبب المباشر في انهيار بريتون وودز هو أنه بداية من مارس 1971 في مواجهة عجوزات هائلة وضخمة ساد توقع أن الولايات المتحدة سوف تضطر قريباً إلى خفض قيمة الدولار. فأدى هذا إلى نزوح كبير لرأس المال السائل من الولايات المتحدة. وعند محاولة ثلاثة بنوك مركزية أوروبية تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى ذهب من بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، أوقفت الوم أ تحويل الدولار إلى ذهب في 15/08/1971 مع فرض رسم استيراد ب 10%، ويكمن السبب الرئيسي للاختيار في مشاكل السيولة والتعديل والثقة. فمعظم الزيادة في السيولة في ظل نظام بريتون وودز كانت في شكل دولارات ناشئة من عجوزات ميزان المدفوعات للوم أ. كما تراكمت دولارات كثيرة في أيد أجنبية فإن الثقة في الدولار فقدت فانهار النظام.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق.²

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكلها التنظيمي، وقد أجريت عليها 03 تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر 1945، وهي تنص على التركيبة التنظيمية التالية:

¹ - أحمد فرحات، مرجع سبق ذكره.

* قاعدة الذهب هي ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد فيه المشرع وحدة النقد بوزن معين معيار محدد من الذهب. أخذت قاعدة الذهب عدة أشكال هي نظام المسكوكات الذهبية، نظام

السياتك الذهبية، نظام الصرف بالذهب وقد توقف العمل بهذا النظام سنة 1944

* - البانكور: عملة مستقلة ترتبط قيمتها بالذهب لكنها قابلة للتغير حسب الأحوال.

* - اتحاد المقاصدة الدولية: مؤسسة دورها شبيه بالدور الذي تلعبه البنوك المركزية محلياً، حيث تتم التسويات المالية من خلال الدفع بالأرصدة بين البنوك من خلال فتح حسابات دائنة ومدنية تساوي من خلالها أرصدها في الأخير

¹ - أحمد فرحات، مرجع سبق ذكره

² - دراسات اقتصادية، "دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية عن مركز البحوث والدراسات، البصيرة جمعية ابن خلدون، الجزائر، 1999، ص 94.

1- مجلس المحافظين:

يتكون من محافظ وناخب لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، المحافظون عادة هم إما وزراء مالية أو رؤساء بنوك مركزية. وهو بمثابة جمعية عامة للصندوق يجتمع مرة واحدة في السنة، له أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق، ومنها:

- الفصل في شروط انضمام الأعضاء الجدد.
- مراجعة الحصص وأشكال الدفع.
- تعديل اتفاقية الصندوق.
- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه.

ويختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو وحجم حصتها، فهناك الأعضاء ذو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، وهناك الذين لا تأثير لهم في تحديدها.

2- المجلس التنفيذي:

يتكون من أربعة وعشرون (24) مديرا تنفيذيا، يجري تعيين خمسة (05) منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم صاحبة الأكبر (05) خمس حصص في الصندوق وهي: (الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة)، إلى جانب الصين روسيا، المملكة العربية السعودية. أما المديرون الستة عشر (16) فينتخبون من قبل بقية الأعضاء المقسمة إلى مجموعات، بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس لمدة عامين. غير أنه وبعد سريان التعديل المعنى بإصلاح المجلس التنفيذي في 26/10/2016 أصبح كل المديرين التنفيذيين البالغ عددهم أربعة وعشرون 24 مختارين بالانتخاب، يجتمع هذا المجلس في واشنطن ثلاث 03 مرات في الأسبوع ليتداول بعض من القضايا من بينها:

- تعريف وتحديد سياسات الصندوق ومجال تطبيقها مثل كيفية الحصول على التسهيلات المالية ومشروطيتها.
- يناقش تقارير المشاورات الدورية في البلدان الأعضاء المعدة من طرف خبراء الصندوق، للحكم على السياسات الاقتصادية المالية المنتهجة من طرف البلدان.
- يتولى عملية انتخاب مدير عام للصندوق¹، وتتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر أهم عنصر في العلاقات المالية التنظيمية بين الدولة العضو وصندوق النقد الدولي.²

3- المدير العام للصندوق:

يتم انتخابه من طرف أعضاء المجلس التنفيذي، وهو بحكم منصبه يعد رئيس هيئة الموظفين بالصندوق بنص اتفاقي، وهو الذي يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوت فيه فيما عدا التصويت المرجح، ومدة عقده خمس 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وجرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي هو من جنسية أمريكية.

¹ - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الطبعة 01، الدار البيضاء، الجزائر، ص 57

² - دراسات اقتصادية، جمعية ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص95.

4- هيئة موظفي الصندوق

يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد، ويشكل الاقتصاديون 3/2 الموظفين في الصندوق يضم الصندوق 22 إدارة ومكتب يرأسها مديرون مسئولون، ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن وإن كان هناك حوالي 80 ممثلاً مقيماً للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية.

5- الأجهزة الاستشارية:

أ- اللجنة النقدية والمالية الدولية:

أنشأت في 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس المحافظين الصندوق في شؤون الإدارة وتعديل النظام النقدي الدولي والتصدي للتقلبات، تجتمع مرتين في السنة لرفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين، مرفوقة بالاقتراحات الخاصة بتعديل واثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

ب- لجنة التنمية:

هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظين البنك الدولي تتكون من 64 عضو من وزراء المالية، تعقد اجتماعين في السنة لتقديم المشورة إلى المحافظين وترفع لهم التقارير حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية. وهناك لجانان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمي للصندوق هما: مجموعة الخمسة (Group of 5) تضم الدول الصناعية التي تكون عملاتها حقوق السحب الخاصة وهي: فرنسا، ألمانيا، اليابان المملكة المتحدة والوم أ.

مجموعة السبعة: تضم المجموعة 05 إضافة إلى كندا وإيطاليا.

مجموعة 24: تمثل البلدان النامية العضوة في الصندوق منذ 1964، تلعب دور الناطق باسم الدول النامية.

المبحث الثاني: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: أهداف الصندوق.

يسترشد الصندوق في تصميم سياساته واتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة في المادة الأولى من اتفاقية تأسيسه، وهي:

- ◀ تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية، وخاصة بعد تراجع العمل بقاعدة الذهب، فلم تعد العملات الوطنية مغطاة بالذهب كما كان في السابق.
- ◀ العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.
- ◀ توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.
- ◀ تقصير أمد الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدتها.¹
- ◀ تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء، وذلك بتوفير التمويل المؤقت لها لمساعدتها في حل مشكلاتها المتعلقة بموازن مدفوعاتها وإلزامها بعدد من السياسات عرفت بالمشروطية، حيث تلتزم الدول المدينة بتنفيذ الشروط المحددة عند اتباعها لبرامج التكيف الهيكلي وإعادة الجدولة*، المقترحين من طرف صندوق النقد الدولي.²
- ◀ تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء من خلال تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في هذه الدول، أو الزيارات الميدانية لخبرائه إلى البلدان الأعضاء وعقد اللقاءات والمشاورات مع المسؤولين المعنيين لدى الدول الأعضاء.³
- ◀ ضبط أسعار صرف العملات الوطنية لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول المختلفة، فالصندوق يوافق تلقائياً على تخفيض قيمة عملة ما، إذا كان هذا التخفيض في حدود 10 بالمائة من سعر الخاص بهذه العملة، أما إذا كان التغيير مساوي أو أكثر من 10 بالمائة فيجب الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق ولا يمنحها ذلك إلا بعد الاستقصاء عن الوضع النقدي والمالي للدولة العضو في الصندوق.

¹ - زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 75.

* - يمكن التمييز بين نوعين من ديون إعادة الجدولة وهما : الديون الرسمية وهي التي تمنحها الدول والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية، وعادة تجري مفاوضات هذا الدين في نادي باريس الذي تأسس سنة 1956. أما النوع الثاني هو ديون البنوك التجارية الغير رسمية ويتم إعادة جدولتها في نادي لندن.

² - توفيق خير الدين خليفه خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية رؤية شرعية اقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 215.

³ - مها رياض عمر عبد الله، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، ملتقى دولي بعنوان تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، عمان، الأردن، ديسمبر 2010، ص 03.

المطلب الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي

بصفة عامة يمكن القول أن صندوق النقد الدولي يضطلع بوظيفتين رئيسيتين هما:

الوظيفة التمويلية: في إطار هذه الوظيفة تصبح لكل دولة عضو حصة محددة تحدد حقوقه ومقدار التمويل الذي يمكن السحب عليه، وعدد الأصوات التي يتمتع بها ونصيبه في القوة التصويتية التي تحدد نظام إدارة الصندوق.

الوظيفة الرقابية: في إطارها يتولى الصندوق الرقابة على تصرفات الدول الأعضاء.¹

وفيما يلي جملة موجزة لأهم الوظائف التي يقوم بها الصندوق:

- ◀ توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة.
- ◀ عمليات بيع الذهب وتوزيع أرباحها على الدول النامية الأعضاء لعلاج خلل موازين مدفوعاتها.²
- ◀ توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التي لها فائض في موازين مدفوعاتها إلى الدول النامية التي تعاني عجز في موازين مدفوعاتها.
- ◀ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية، حيث أدخل صندوق النقد الدولي عمليات التثبيت الاقتصادي وطم التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل.
- ◀ الرقابة على تثبيت أسعار الصرف*، حيث يقوم الصندوق بالرقابة الشديدة على سياسات الصرف التي يتبعها الأعضاء ولهذا الرقابة أسلوبان:

الأول: تحديد المعايير التي يفترض أن يكون السلوك الاقتصادي.

الثاني: التأكد عن طريق الفحص الدقيق والمشاورات أن العضو المعني ملتزم بتطبيق تلك المعايير، وأن يتعهد بتجنب التلاعب في أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي، أو إتباع سياسات الصرف التي تتفق مع التهديدات الواردة.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم دار النشر المصرية، القاهرة، 1994، ص 175.

² - برباص الطاهر، اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية والدولية في الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008، ص 39.

* - يقصد بسعر الصرف: السعر الذي يتم على أساسه مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية أو بالذهب. ويتم هذا التبادل إما أجلا أو عاجلا في سوق الصرف، وقد يكون محمدا بصفة حرة أي بالطلب والعرض أو من طرف الدولة. ولسعر الصرف عدة أنواع هي: سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف التوازي.

المبحث الثالث: موارد صندوق النقد الدولي والتسهيلات المقدمة من طرفه.

في بداية العمل بنظام بروتون وودز للنقد الدولي كان الجزء الأكبر من الاحتياطات الدولية في شكل ذهب والجزء الأقل المتبقي في شكل عملات أجنبية، ورغبة من الصندوق في توفير مصادر سيولة إضافية لتحقيق الاستقرار النقدي العالمي استحدثت الصندوق موارد ومصادر إضافية للسيولة الدولية تساعده على التدخل لتحقيق أهدافه. فيما يلي عرض لأهم مصادر موارد الصندوق، والكيفية التي يمكن للصندوق والدول الأعضاء استخدامها.

المطلب الأول: موارد صندوق النقد الدولي

تشكل موارد الصندوق من حصص الدول الأعضاء التي تسدها البلدان عند الانضمام إضافة إلى الاقتراض.

أولاً: نظام الحصص The Quota system :

في بداية إنشاء الصندوق بعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس نظام الحصص، وهو عبارة عن مجمع عملات صندوق النقد الدولي الذي في إطاره يتم تخصيص حصة لكل دولة عضو ولتحديدتها على الدولة العضو أن تقدم للصندوق 25% من حصتها على شكل ذهب و75% من الحصة من عملاتها الخاصة عندما كان الصندوق يعمل بهذا المعدن وقبل العمل بحقوق السحب الخاصة منذ 1978¹. وقد كان الذهب يحول إلى حساب الصندوق في بنوك مركزية أما العملات الوطنية فكان يتم الاحتفاظ بها من طرف كل دولة في حسابات لصالح الصندوق في بنوكها المركزية، وتكون تلك الأموال في شكل قسيمة صادرة عن البنك المركزي أو الخزينة العمومية توضع تحت تصرف الصندوق، وللعلم أن الحصص كانت تلعب دوراً أساسياً في القوة التصويتية للدول الأعضاء مادام عدد الأصوات يتبع حجم المساهمة في رأس المال المنظمة من حيث الارتفاع أو الانخفاض.²

أ- تعديل الحصص:

- ◀ يجري مجلس المحافظين مراجعة عامة لخصص العضوية على فترات زمنية لا تتجاوز 05 سنوات وإذا ما رأى ملائمة ذلك.
- ◀ يجوز للصندوق أن يقترح في أي وقت زيادة حصص العضوية للبلدان الأعضاء التي كانت ضمن عضويته في 1975.
- ◀ يلزم الحصول على أغلبية 85 بالمائة من مجموع القوة التصويتية لإجراء أي تعديل. لا يتم تعديل حصة أي بلد عضو حتى يوافق البلد العضو على التعديل.

ب - حقوق السحب الخاصة:

هو نوع من التسهيلات تم إضافته في أبريل 1968 لمواجهة عدم كفاية الاحتياطات الدولية خلال حقبة 1960، لتوفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لمواجهة مشكلة موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وما نتج عنه من عدم استقرار أسعار الصرف. هذا النوع من التسهيلات يصدرها الصندوق وليس أعضاؤه أو دولة بعينها.

في البداية ارتبطت قيمة حقوق السحب الخاصة بالذهب بمعدل جعل سعر وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة = 0.888671 غرام من الذهب النقي، وتساوي 1 دولار أمريكي. وفي شهر نوفمبر من عام 1971 قامت بتخفيض قيمة الدولار تجاه

¹ - اسامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 176

² - قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 48

وحدة حقوق السحب الخاص بنحو 7.9% لتصبح وحدة ح س خ = 1.0857 دولار، واعتمد سعر الصرف بين حقوق السحب الخاصة والعملات الأخرى على سعر صرف العملات الأخرى بالدولار.

وبعد انهيار نظام بروتون وودز في 1973 حسبت قيمة ح. س. خ كمتوسط مرجح من قيمة 16 عملة من عملات النظام، وقد خفض عدد العملات في 1981 إلى خمس 05 عملات وهي: الدولار الأمريكي \$، المارك الألماني DEM، الين الياباني، الفرنك الفرنسي FRF، و الجنيه الإسترليني، ولأن قيمة هذه العملات في تغيير نسبي فإن صندوق النقد الدولي يقوم بإعادة حساب قيمة ح. س. خ على أساس يومي.¹

وفي إطار جهود صندوق النقد الدولي للإسهام في حل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد منذ 2008 إلى غاية 2014، أصدر الصندوق كمية كبيرة من وحدات ح س خ، إذ ضاعف أكثر من 7 مرات ما كان قد أصدره من هذه الوحدات خلال 40 سنة الماضية. فقد أصدر وحدات تعادل 250 مليار دولار \$ تقريباً ليضيفها إلى ما تم إصداره في الفترة 1970-1972 حوالي 9.3 مليار وحدة كمرحلة أولى وفي المرة الثانية 12.1 مليار وحدة خلال 1979-1981 ثم أصدر 161.2 مليار وحدة عام 2009. وهو ما يقارب 316 مليار دولار أمريكي.²

وبحلول مارس 2016 كان قد تم استحداث 204.1 مليار وحدة ح س خ، بما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي وتوزيعها على البلدان الأعضاء. وتتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة وفق سلة من 05 عملات رئيسية: (اليوان الصيني، الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني) في مقابل الدولار الأمريكي، وتنتشر في موقع الصندوق، على شبكة الإنترنت وتحسب هذه القيمة على أساس مجموع المبالغ المحددة، لكل عملة في السلة بالدولار باستخدام أسعار الصرف المعلنة ظهر كل يوم في سوق لندن، ويجري المجلس التنفيذي مراجعة لمكونات السلة كل 05 سنوات.

تبلغ أوزان كل من هذه العملات: الدولار الأمريكي 41.73%، الأورو 3.93%، الين الياباني 8.33%، اليوان الصيني 10.92%، الجنيه الإسترليني 8.09%. وتم استخدام هذه الأوزان لتحديد مقدار ما تتضمنه سلة تقييم حقوق السحب الخاصة الجديدة التي بدأ العمل بها في أكتوبر 2016 من كل عملة من العملات الخمس.

ثانياً: الاقتراض:

يمكن لصندوق النقد الدولي كمنظمة اقتصادية دولية فاعلة تأخذ وتعطي على الساحة الدولية أن يقترض أموالاً من الأسواق المالية كي يعوض النقص الذي قد يحدث في رأس ماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء من ثم تمكنه هذه الأموال من مساعدة الدول الأطراف التي تطلب منه ذلك³

لقد نصت الأنظمة الأساسية لصندوق النقد الدولي على أنه يمكن للصندوق عندما تصبح موجوداته من عملة دولة ما غير كافية إجراء قرض لدي هذه الدولة. ويجوز له الاقتراض عند الضرورة من أجل تحميل الموارد المتاحة من حصصه من خلال اتفاقات الإقراض الدائمة والثنائية.

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 179.

² - ياسر الحويش حقوق السحب الخاصة، مفهومها واقعا ومستقبلها مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد 2، 2014، ص 10.

³ - قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 51.

* ملاحظة: في شهر فيفري من عام 1973 تم تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية 10 بالمائة لتصبح وح س خ تساوي الأخير كسلة من العملات

1- اتفاقيات الاقتراض الدائمة: توجد لدى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان وهما: الاتفاقات العامة للاقتراض GAB التي أنشئت في عام 1962 والاتفاقات الجديدة للاقتراض NAB التي أنشأت في 1998 وبموجبها يعرب العديد من البلدان الأعضاء أو مؤسساتها عن الاستعداد لإقراض أموال إضافية للصندوق.

أ- الاتفاقيات الجديدة للاقتراض: هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية بين الصندوق و 38 دولة عضو ومؤسسة مالية بما فيها عدد من اقتصاديات الأسواق الصاعدة، وفي شهر مارس 2011 تمت توسعتها وتمديدتها بانضمام مشاركين جدد. وأصبح بإمكان هذه الاتفاقيات بمجرد تفعيلها أن توفر موارد مكتملة تقدر ب:

366.5 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 553 مليار دولار \$.

ب- الاتفاقيات العامة للاقتراض: تمكن هذه الاتفاقيات من اقتراض مبالغ محددة من العملات من إحدى عشر 11 اقتصاد متقدم أو من البنوك المركزية، غير أنه لا يمكن تقديم مقترح للحصول على موارد بموجب هذه الاتفاقات للاقتراض إلا في حال عدم موافقة المشاركين في الاتفاقيات الجديدة للاقتراض على تحديد فترة لتفعيل خطوط ائتمانية في ظل الاتفاقات الجديدة للائتمان.

2- اتفاقية الاقتراض الثنائية : وقع الصندوق منذ بداية الأزمة العالمية عدد من اتفاقيات الاقتراض وشراء السندات مع مقرضين رسميين لتكملة موارده المستمدة من حصص العضوية، واتفاقيات الاقتراض الدائمة وكانت الجولة الأولى من عملية الاقتراض الثنائية في 2009/2010 واستخدمت هذه الموارد لتمويل الالتزامات المتعهد بها في حل الاتفاقيات التي يدعمها الصندوق. وقد أوقف العمل بهذه الاتفاقيات الثنائية منذ أبريل 2013.

المطلب الثاني: التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي.

يستعمل الصندوق النقد الدولي موارده من أجل مساعدة البلدان الأعضاء التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها، وذلك بهدف إعادة التوازن لوضعياتها الخارجية. وقد شهد الصندوق خلال مسيرته العديد من التسهيلات التمويلية، فمنها من لا يزال ساري المفعول ومنها ما تم وقفه وإقرار بدائل عنه تزامنا وخصوصية كل مرحلة والظروف التي يمر بها كل بلد. وفيما يلي نذكر أنواع هذه التسهيلات:

أولاً: التسهيلات العادية:

◀ الشريحة الاحتياطية: **Reserve tranches** هي الفرق بين حصة الدولة وما بحوزة الصندوق من عملات تلك الدولة¹. يمكن للبلد العضو الذي يعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات أن يقترض مبلغا يعادل ما نسبته 25 من حصته التي دفعها بالذهب أو بإحدى العملات القابلة للتحويل و لا يخضع هذا السحب للسياسات الاقتصادية المتبعة، ولا تفرض عليه رسوم كما يمكن للبلد أن يستخدمها بحرية².

◀ الشرائح الائتمانية **Credit tranches**: هي قروض تمنح على 4 شرائح كل منها يساوي 25% من حصة الدولة العضو، لا يسمح للدولة أن تسحب منها إلا بعد أن تكون قد استنفذت شريحة الاحتياطات الأولى و بعد تبيان الجهود المبذولة من أجل التقليل من الصعوبات التي يعاني منها ميزان مدفوعاته، وكذا التزامها بمحتويات البرنامج و معايير الأداء المطلوب، وتسدد المبالغ المسحوبة خلال 3 إلى 5 سنوات.

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 177

² - المكان نفسه.

اتفاقات الاستعداد الائتماني : **Stand by Arrangement** هي أداة يستخدمها الصندوق منذ تأسيسه لتقديم مساعدات للبلدان الأعضاء بأسعار السوق، و هي مصممة المساعدة البلدان على معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير، تتراوح مدة هذه الاتفاقات بين 12 و 24 شهر على أن يتم السداد في غضون 3.25 إلى 5 سنوات بعد الحصول على القرض.

◀ **تسهيل الصندوق الممدد : Extended Fund Facility** أنشأ في 1974 لمساعدة البلدان على معالجة مشكلة موازين مدفوعاتها المتوسطة وطويلة الأجل والتي تعكس تشوهات كبيرة تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية. تتراوح حدود الاستفادة من هذا التسهيل من 12 إلى 24 شهر إلا أن فترة السداد تتراوح من 4.25 إلى 10 سنوات. لقد زاد استخدام هذا النوع من التسهيلات في فترة الأزمة الأخيرة مما يعكس الطابع الهيكلي الذي اتسمت به مشكلات موازين مدفوعات بعض البلدان. وقد أستخدمت الصندوق في إطار التسهيلات العادية خطين ائتمانيين جديدين هما:

◀ **خط الائتمان المرن 2009 flexible credit line** : يخص البلدان التي تتمتع بسياسة اقتصادية قوية وكذا الأداء في مجال تنفيذ السياسات، و بناء على طلب البلد العضو يوافق الصندوق على اتفاقات استخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة. تبلغ مدة الاستفادة من هذا التسهيل من عام إلى عامين و تصرف في دفعة واحدة، مع إجراء مراجعة مرحلية بعد عام واحد للتأكد من أنها لا تزال مستوفاة لشروط الأهلية¹.

◀ **خط الوقاية و السيولة 2011 Precautionary and liquidity line** : يتاح للبلدان التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة مع سجل أداء سابق في ما يخص تنفيذ هذه السياسات

وقد تواجه البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من "خط الوقاية و السيولة" مواطن خطر متوسطة وقد لا تستوفي معايير التأهل للاستفادة منه، لكنها لا تتطلب تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستعداد الائتماني. ويجمع الخطا الوقاية والسيولة "بين معايير الأهلية (على غرار خط الائتمان المرن ولكن بحدود أدنى) والشروط المركز التي تهدف إلى معالجة ما يتم تحديدهم أهم مواطن ضعف متبقية.

وتبلغ مدة الاستفادة من هذا الخط إما ستة أشهر أو فترة تتراوح بين عام وعامين. وتخضع اتفاقات خط الوقاية والسيولة التي تتراوح مدتها بين عام وعامين لمراجعات نصف سنوية. وفي الظروف العادية، ينبغي ألا تتجاوز الموارد المتاحة 125% من قيمة حصته في حالة الستة أشهر، لكن هذا الحد يمكن تجاوزه ليصل إلى 250 من قيمة الحصص في الظروف الاستثنائية إذا كانت الصدمات الخارجية، بما فيها ازدياد الضغوط الإقليمية أو العالمية، هي السبب وراء احتياج العضو إلى تمويل ميزان المدفوعات.

ثانيا: **التسهيلات الخاصة**: أنشأت في 1983 وأهمها تسهيل التمويل التعويضي و تسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية و هي لم تستعمل منذ 1983². أما حاليا فهناك تسهيل خاص سمي أداة التمويل السريع و الذي أنشأ في 2011 لمساعدة البلدان التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة و بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء. تخضع الموارد المتاحة من خلالها إلى حد أقصى يصل 50 في المائة سنويا من قيمة حصة البلد المعني ويتم السداد في خلال 3 الى 5 سنوات.

ثالثا: **التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل**: تم في 2010 إصلاح تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر "PRGT" بغية الوصول بهذه الدول إلى مركز اقتصادي كلي قابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو و الحد من الفقر. خضعت هذه التسهيلات لعمليات تنقيح في 2013 لجعل الدعم الذي

¹ - التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2013

² -Alberto Ondo Ossa ,Economie monétaire internationale, Edition ESTEM,Paris 1999 P170

يقدمه الصندوق أكثر مرونة وملائمة للاحتياجات هاته البلدان. في 2015 تم توسيع نطاق المعايير وحدود الاستفادة الموضوعة لهذه التسهيلات بهدف الحفاظ على مستويات متناسبة مع تزايد الإنتاج و التجارة والتدفقات المالية، كما تتم مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عامين، و هي تبلغ 0% حتى نهاية 2016. ونذكر منها:

- التسهيل الائتماني الممدد Extended Credit Facility
- تسهيل الاستعداد الائتماني Stand By Credit Facility
- تسهيل الائتماني السريع. Rapid Credit Facility

إضافة إلى التسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق لبلدانه الأعضاء، فهو يهتم أيضا بتقديم المشورة والمساعدات الفنية والتدريب بشأن صياغة السياسات الاقتصادية و المالية لمعظم بلدانه الأعضاء ومتابعة تنفيذها. ففي سنة 2014 غطت المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق مجموعة كاملة من المواضيع المتعلقة باستقرار الاقتصاد الكلي والمالي، ويمكن تلخيص محاور المساعدات الفنية المقدمة من طرف الصندوق إلى:

- دعم القطاعات المالية والنقدية من خلال تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلة وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات إضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها.
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة وضمن حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية ووضع الميزانية وإدارة الإنفاق وإدارة الدين الداخلي والخارجي.
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

خلاصة الفصل:

يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي على مستوى دولي، يعني بتمويل العجز المالي للدول الأعضاء كل حسب درجة عجزها، من أجل دعم جهودها لإعادة بناء احتياطاتها الدولية وتثبيت أسعار عملاتها المحلية وكذا الاستمرارية في تغطية مدفوعاتها واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي من خلال تطبيق مجموعة من البرامج والسياسات والوقوف على الالتزام بتنفيذها من طرف البلدان الأعضاء.

الفصل الثاني:

نظرة عامة حول الأزمات

الآلية العالمية

تمهيد:

لقد عرف العالم العديد من الأزمات المالية الاقتصادية على مدى سنوات طويلة، وقد كانت لها آثار سلبية على مجمل الاقتصاد العالمي، والتي كانت من ملامحها؛ زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان المعنية وقد تضاعف عدد هذه الأزمات بشكل متسارع مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين. كما تغيرت طبيعتها تدريجياً مع تطور الاقتصاديات، وتعددت أسبابها وآثارها ما جعلها أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً للدراسة. وبما أن الإطار النظري هو الركيزة الأساسية التي يبنى عليها أي موضوع، فقد أثرنا التطرق إلى جملة من المفاهيم العامة المتعلقة بالأزمات المالية في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.

يعد موضوع الأزمات المالية من أهم وأكثر المواضيع تداولاً في السنوات الأخيرة، وهذا راجع لطبيعتها وكذا ارتباطها بالاقتصاد، سنحاول في هذا المبحث التعرف على بعض مفاهيم ومضامين الأزمات المالية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأهم خصائصها:

تتعدد مفاهيم الأزمة المالية العالمية حسب الاقتصاديين على اختلاف أنواعها وخصائصها.

أولاً: مفهوم الأزمة المالية العالمية:

تطرق العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين إلى مفهوم الأزمة المالية من زوايا تحليلية متعددة، وقبل ذلك نحاول تعريف الأزمة بصفة عامة ثم تعريفها من الناحية الاقتصادية.

تعريف الأزمة: تنحدر كلمة Crisis من الكلمة اللاتينية التي اشتقت بدورها من المصطلح اليوناني Krixis، إذ تستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة، وقد استخدم هذا المصطلح في الأدبيات الفرنسية بداية من الكتابات الطبية، وبعدها في مجالات أخرى مختلفة كعلم النفس، السياسة والاقتصاد خاصة في المجالات المالية والتجارية، الصناعية والزراعية¹.

تعريف الأزمة الاقتصادية Economic Crisis: تحتوي في طياتها مزيجاً من الأزمة المالية، والأزمة النقدية التي تتمثل مظاهرها في المضاربات على العملة، واضطرابات الجهاز المصرفي، وانخفاض معدلات الادخار وإحجام الكثير من المقترضين عن سداد القروض للبنوك، مع ارتفاع معدلات التضخم. كل هذه العوامل تؤدي مجتمعة إلى ظهور أزمة اقتصادية حادة في المجتمع².

كما تعرف الأزمة أيضاً: بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة أقطار وهي تطلق بصفة خاصة على الخلل الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وتكون الأزمة إما عنيفة أو بطيئة³.

تعريف الأزمة المالية Financial Crisis: تعرف الأزمة المالية على أنها:

« التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما، أو مجموعة من الدول التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبياً في تدهور في قيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجر عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية⁴.

« تعرف أيضاً على أنها تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دور هام في الاقتصاد القومي، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين

¹ - نادية العقون، "العولة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013، 2012، ص 02.

² - هشام يوسف، عويضة، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية"، دار وائل للنشر، 2015، ص 36.

³ - محمد عبد الوهاب العزاوي، الأزمات المالية العالمية قديمها وحديثها، مكتبة الجامعة الشارقة، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2010. ص 37

⁴ - على فلاح مناصير، "ملتقى دولي الأزمة المالية العالمية، حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل العلاج"، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، 2009 ص 21.

الأفراد، والشركات بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على أسعار باقي الأصول الأخرى والتوازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك.¹

وفي الأخير يمكن أن نستخلص؛ أن الأزمة المالية هي كل خلل مفاجئ يحدث فشل في النظام المصرفي، والذي ينعكس سلباً في تدهور أسعار الأصول، بالتالي قيمة العملة، وانحيار المؤسسة لتتبعها سلسلة من الانهيارات في مؤسسات مالية ذات صلة بها.

ثانياً: خصائص الأزمات المالية

يمكن الوقوف على جملة من الخصائص التي تميز الأزمة المالية ونوردها فيما يلي:²

- الأزمة المالية حدث مفاجئ كبير وعنيف عند وقوعها، تجذب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية وجميع أفراد المجتمع.
 - وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوعها، ما ينعكس في عدم وضوح الرؤية لدى صانعي القرار ومن ثم عدم تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفعالة.
 - وجود حالة من الهلع والخوف في الاقتصاد والمجتمع ناتج عن عدم القدرة على التنبؤ ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي.
 - حساسية التهديد والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية وبشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحياناً إلى القضاء على كيان المنظمة.³
- وكخلاصة يمكن القول أن الأزمة المالية هي موقف يؤدي إلى تهديد كبير للاقتصاد وقطاعاته ومحاوره وسياساته وغالباً ما يحدث بصورة مفاجئة، هذه المفاجأة تؤدي إلى محدودية وضيق الوقت المتاح للتعامل مع الأزمة ومعالجتها ومواجهتها بكفاءة وفعالية قبل استفحالها.⁴

المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية وأهم مؤشرات التنبؤ بها.

أولاً: أسباب الأزمات المالية

رغم اختلاف الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة وتأثير تلك الأزمات ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

- 1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** تعد التقلبات في المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي من أهم الأسباب التي أدت إلى العديد من الأزمات المالية، ومنها : تدهور شروط التبادل التجاري الناتج عن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عجز عملاء البنوك العاملين في قطاع التجارة الخارجية عن خدمة ديونهم، وهوما يكون سبب في إحداث أزمة مالية مثلما حدث في فنزويلا والإكوادور.

¹ - عبد الحكيم مصطفى الشقاوي، "العولة المالية وإمكانية التحكم في عدوى الأزمات المالية"، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2003، ص32.

² - إيمان محمود عبد اللطيف، "الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سانت كليمنس، العراق، 2011، ص 35

³ - بعل فطيمة"، انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008، على الصادرات النفطية للدول العربية،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2016/2017، ص28.

⁴ - يوسف أبوفاة، "الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008 جامعة الخليل، فلسطين، 2015، ص 37.

◀ التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية: تعد من المتغيرات الخارجية المسببة للازمات المالية خاصة في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة لا تؤثر فقط في تكلفة الاقتراض، بل أيضا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيتها إليها. فإن انخفاض أسعار الفائدة العالمية يؤدي إلى تدفقات مالية ضخمة في أسواقها بحثا عن أعلى عائد. أما في حالة العكس فتقل هذه التدفقات وهوما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض¹.

◀ التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم: تعد هي الأخرى أهم مصادر الاضطرابات على المستوى الكلي، فالتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف الحقيقية تؤدي إلى زيادة القروض بالعملات الأجنبية وهوما يعرض الاقتصاد إلى صدمات داخلية وخارجية بالتالي إلى مخاطر تعرضها لأزمات مالية.

أما على المستوى المحلي: فإن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إضعاف قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخاصة منح الائتمان وتوفير السيولة. واعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستوى الأسعار سبب مباشر في حدوث الأزمات المالية في العديد من الدول أمريكا الجنوبية والدول النامية.

2- اضطرابات القطاع المالي: يشكل التوسع في الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحياز الأسواق المالية، القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية ناهيك عن الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي الغير وقائي؛ وينعكس ضعف القطاع المالي أساسا في:

أ. **عدم التلاؤم بين الأصول والخصوم للمصارف:** فالتوسع الكبير في منح القروض وعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والأجلة في الفترات التي تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابت مما يعرض المصارف المحلية للاقتراض من الخارج. وهذا ما حدث في المكسيك. فكل هذا أدى إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم البنوك.

ب. **تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:** إن منح القروض كان من ضمن الأسباب المؤدية للازمات المالية، وقد كان واضحا في بعض البنوك الحكومية حيث تخضع عمليات الائتمان ومنح القروض فيها إلى سياسات وتوجيهات حكومية تحكمها أهداف ومصالح سياسية². إذ وبدلا من الاعتماد على مؤشرات السوق في تخصيص الائتمان وتحديد سعر الفائدة، فإن الدولة كانت تفرض على البنوك منح قروض بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق على أساس المحسوبة، دون الأخذ في الاعتبار الجدارة الائتمانية³.

وكان هذا يؤثر بشكل واضح على كفاءة هذه البنوك وربحياتها، وبالتالي تعريضها لمخاطر الإعسار المالي وعدم التوظيف الجيد للقروض وتعطيل حركة النمو الاقتصادي.

ج. **ضعف الاستعداد للتعاطي مع التحرير المالي:** إن ضعف الاستعداد للتعامل مع التحرير المالي بفعالية وكفاءة كان سببا في وقوع الأزمات المالية في بعض الدول⁴، فمثلا عند تحرير سعر الفائدة فان المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل

¹ - أحمد يوسف الشحات، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة 2001، ص 20

² - يوسف أبوفارة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ - العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ - يوسف أبوفارة، مرجع نفسه، ص 45

تقييد أسعار الفائدة، وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على ذلك بعد انتهاج أسلوب التحرير خلال المرحلة الانتقالية. ويتوافق ذلك أيضا مع التوسع في منح الائتمان الذي هو أيضا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية.

من ناحية أخرى إن التحرير المالي يحدث مخاطر ائتمانية جديدة للبنوك والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في البنوك تقييمها والتعامل معها بحذر، ناهيك عن دخول مصارف أجنبية جديدة إلى السوق المالي مما يزيد من الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية تكون غير مهيأة لها¹.

ضف إلى ذلك عدم توفر الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات وكذا ضعف نظم الرقابة والإشراف على البيانات المالية يخلق هو الآخر مشاكل من خلال تشجيع المؤسسات المالية على القيام بأنشطة إقراضية غير حكومية تتضمن درجات عالية من المخاطرة².

د. ضعف نظم المحاسبة والإفصاح: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظم والإجراءات المحاسبية وكذا درجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المدومة، ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، مما له تأثيرات واضحة في معدلات الربحية وعدم التقييم السليم للجدارة الائتمانية لكثير من المقترضين. ناهيك عن الضعف الواضح والتدني في الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاعات المالية والمصرفية الذي يضعف الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية بالتالي تدني أنشطة السوق³.

3. سياسات سعر الصرف: يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ضل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة مثلما حدث في كل من الأرجنتين والمكسيك⁴.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية:

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات بشكل يقيني، إنما هناك البعض من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض لها، والمنهج الشائع للاستخدام هو نظام الإنذار المبكر*، ويعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد. فمن خلال متابعة هذه المتغيرات يمكن التنبؤ بوقوع الأزمة⁵:

¹ عبد الغاني بن علي، "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010، ص 09.

² لعقون نادية، مرجع سبق ذكره ص 18.

³ يوسف أبوفارة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁴ فريد النجار البورصات والهندسة المالية" الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998 ص 208

⁵ - احمد يوسف الشحات مرجع سبق ذكره ص 18.

*نظام الإنذار المبكر: برنامج يعتمد في تحليل والتنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات التي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها: نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطي النقد الأجنبي. ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية بحيث كلما ارتفعت قيمت أحد المتغيرات ازداد احتمال وقوع الأزمة وهنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسات تصحيحية.

1- مؤشرات الاقتصاد الكلي:¹

- ◀ ارتفاع معدل التضخم والمستوى العام للأسعار
- ◀ ارتفاع معدلات البطالة.
- ◀ ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.
- ◀ انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة.
- ◀ ارتفاع نسبة القروض الغير منتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية.
- ◀ انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد استقراره.
- ◀ ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي.

2- المؤشرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية:

- ◀ غلبة الأصول المالية عالية المخاطر كالأصول العقارية على أسواق الائتمان.
- ◀ غياب الشفافية والإفصاح عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- ◀ تسرب الضعف إلى جهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك
- ◀ ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل لما لها من اثر سيئ على القطاعات المالية بسبب دخولها وخروجها من وإلى الدولة مما يسهم في خلخلة عنصر الملاءة للمؤسسات المالية.
- ◀ غلبت سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية.
- ◀ سيطرة بعض المؤسسات المالية وما ينجم عنه سهولة تحكمها في هذه الأسواق.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية وآثارها.

أولاً : أنواع الأزمات المالية.

1- أزمة سعر الصرف **Currency Crisis**: وتسمى أيضا بأزمة ميزان المدفوعات ويرجع أسباب حدوث هذه الأزمة إلى تعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي للعملة عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاض شديد، وإرغام البنك المركزي على الدفاع عن العملة وذلك ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته بالإضافة إلى ذلك رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة². ففي هذه الحالة نجد أن أزمات الصرف ليست متوقعة بالكامل، حيث يمكن أن تنشأ نتيجة للإشاعات، إذ نجد أن المستثمرين لا يملكون معلومات كافية عن الاقتصاد، وبالتالي يكونون أكثر تأثراً بالشائعات وبالأزمات التي تقع في الأقطار الأخرى، وبالرغم من أن السياسات الاقتصادية لا تعتبر أهم عنصر في تفسير نشوب أزمات الصرف، إلا أن الصدمات الخارجية يمكن أن تسرع في نشوب أزمات ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتراجع في النمو العالمي.³

¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 21 22.

² - راتول محمد، "الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الملتقى العلمي الدولي الخامس، جامعة شلف، ص 04

³ - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره ص38.

2- أزمة الأسواق المالية (انفجار الفقاعة المالية) **Speculative Bubbles and Crashes** تنجم أزمة أسواق المال نتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاع أي فوق القيمة الحقيقية لها وبصورة غير مبررة، هذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة. يحدث هذا الارتفاع الغير عادل في أسعار الأصول (أسهم) عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاطم الاتجاه نحو بيع الأسهم، فتبدأ الأسعار في التراجع نحو الهبوط، وتحدث حالة الانهيار وتمتد آثار ذلك إلى أسعار الأسهم الأخرى¹.

3- **الأزمات المصرفية: Crisis Bank** تحدث هذه الأزمات المصرفية عندما تواجه البنوك التجارية زيادة كبيرة ومفاجئة في طلبات سحب الودائع، لما كانت البنوك التجارية تقوم بتشغيل معظم ودائعها وتحتفظ بنسبة قليلة من هذه الودائع لمواجهة طلبات سحب المودعين، إذا تحطمت هذه النسبة وبالتالي تحدث أزمة سيولة لدى البنك، وإذا امتدت هذه الأزمة إلى كافة البنوك فتسمى هنا بالأزمة المصرفية الشاملة، وهذه الأزمة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من البنوك مما يؤدي إلى خسارة المودعين لودائعهم إلا إذا كان هناك تأمين على هذه الودائع، وهذه الظاهرة تسمى بالذعر المالي في الجهاز المصرفي، وقد يحدث أن يكون موضوع الأزمة المصرفية ليس في السيولة ولكن في خوف من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب اليومية، وبالتالي امتناع البنوك عن الإقراض تحدث أزمة الائتمان².

4- **أزمة الديون Crisis Dept** : تحدث هذه الأزمة عندما تكون الدولة عاجزة عن خدمة أعباء ديونها من فوائد وأقساط، بغض النظر عن ما إذا كان الدين خاصا أو عاما، وتؤدي إلى التوقف المفاجئ للتدفقات الرأسمالية الداخلة، وهذا يؤثر سلبا على كافة مناحي الحياة الاقتصادية ويولد العديد من المشكلات الاقتصادية.

ثانيا: آثار الأزمات المالية: لا تقع أزمة إلا وأحدثت معها جملة من الآثار السلبية تشترك في نفس الطبيعة نوجز منها ما يلي:

- ◀ حدوث انكماش اقتصادي حاد في الدول التي تعرض لهذه الأزمات.
- ◀ تناقص التدفقات المالية إلى داخل هذه البلدان.
- ◀ إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية.
- ◀ ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية.
- ◀ ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم.
- ◀ ضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيط بين المدخرين والمستثمرين.
- ◀ توقف الكثير من المشاريع التي تعتمد في تمويلها على المنظمات المالية المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التمويلية فيرتفع معدل إفلاسها وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.
- ◀ تباطؤ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة، خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.
- ◀ زيادة عدوى انتقال الأزمة عبر دول العالم.

¹ - يوسف أبوفارة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - هيثم يوسف عويضة، مرجع نفسه، ص 37.

* عندما تقع أزمة صرف يسعى المتعاملون تحسبا لانخفاض قيمة العملة المحلية التخلص من هذه الأخيرة واقتناء العملات الأجنبية مما يمكن أن يحدث هستيريا سحب الودائع من البنوك فتتهجر احتياطيات البنوك فيضعف وضعها الحالي ويتم الانتقال من أزمة أسعار صرف إلى أزمة مصرفية.

المبحث الثاني: تحليل الأزمات المالية العالمية:

بعد التعرف على مفهوم الأزمات المالية، أسبابها وأهم أنواعها، نحاول من خلال هذا المطلب تحليل الأزمات المالية من خلال معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية لها، قنوات انتشارها بالإضافة إلى أهم المخاطر المترتبة عنها.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية العالمية

في حقيقة الأمر لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الازمات مستقبلا وإلا لأمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، بل هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للازمات، والمنهج المستخدم هو بناء نظام للإنذار المبكر والتي تعتبر أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد الازمة مالية، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية مانعة من وقوع الأزمات.¹

ونعني بنظام للإنذار المبكر، تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة.²

ويتسع نطاق المتغيرات، ويتوقف اختيار بعضها دون البعض الآخر على فهم كل شخص لأسباب الأزمة، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على العجز المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمان المصرفي القطاع العام وغيرها، أما إذا كان الاعتقاد بأن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر من غيرها في حدوث الأزمات، فإن الأولوية سوف تعطي لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب التجاري، تغيرات معدل التبادل التجاري، تفاوت أسعار الفائدة المحلية وغيرها، وقد أظهرت العديد من الدراسات التي شملت دول متقدمة ومتخلفة على أن سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية قد اختلف عن سلوكها قبل حدوث الأزمة المالية بسنة أو سنتين.

ويمكن تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعرض الدولة لأزمات وصددمات مالية إلى صنفين أساسيين:

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية والتي تهم ثقة المستثمرين؛ - الخصائص الهيكلية والتي تجعل السوق عرضة لأن يفقد ثقة المستثمرين. ويمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف في الجدول الموالي:

¹ - كمال رزيق، الجوانب النظرية لازمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.

² - عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم -عدوى الأزمة المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 6.

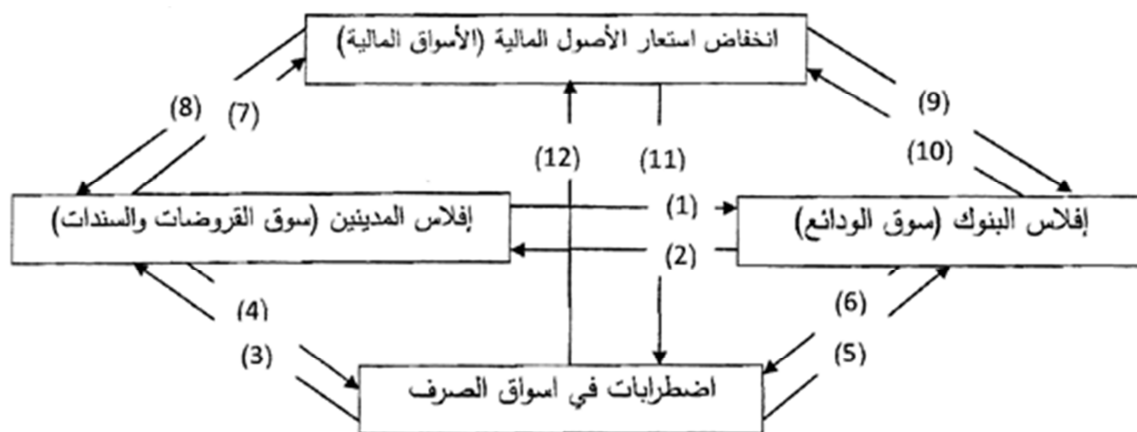
الجدول رقم-2:- المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الأزمات المالية التطورات في الاقتصاد الكلي

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية
- ارتفاع معدل التضخم	- استراتيجيات النمو المتزايد في الصادرات
- نمو سريع في التدفق النقدي	- قطاع التصدير أكثر تركيزاً
- عجز مالي متزايد	- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية
- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد	- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية	- تحرر سوق المال الحديث
- كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض	- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الإنتاج القومي الإجمالي	- انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم
- نمو الديون الجارية وزيادة الديون بالعملات الأجنبية	- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم
	- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم
	- الرقابة على دخول السوق والخروج منه.

المطلب الثاني: قنوات انتشار الأزمات المالية

توجد مجموعة من القنوات تساهم في انتشار وتوسع الأزمة المالية، فقد تنتشر الأزمة المالية من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى، كما يمكن أن تتسع لتشمل دول أخرى.

الشكل رقم 01: قنوات انتشار الأزمات المالية على مستوى النظام المالي الواحد



المصدر: كمال رزيق، حسن توفيق: الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 12.

يوضح هذا الشكل مختلف قنوات انتقال الأزمة المالية عبر أقسام النظام الواحد، وذلك على النحو التالي:¹

-القناة الأولى: تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبا احتمال إفلاسها؛

-القناة الثانية: توضح الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك؛

-القناة الثالثة: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى؛

-القناة الرابعة: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث تخوف لدى المستثمرين، وبالأخص المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة؛

-القناة الخامسة: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف وهو ما يؤدي إلى أزمة مصرفية لدى البنوك؛

-القناة السادسة: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر في الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج؛

-القناة السابعة والثامنة: تمثل القناتين الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم؛

-القناتين التاسعة والعاشر: وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق المال إلى أسواق الودائع والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رصمة السوق المالية، فقد تضطر بعض البنوك عند إفلاسها إلى بيع حصص أسهمها في السوق المالي ما ينتج عنه انخفاض في أسعار الأسهم وبالتالي حدوث أزمة في سوق رأس المال. كما أن الانخفاض الحاد في مؤشرات البورصة قد يؤدي إلى حدوث أزمة بنكية بإمكانية تعرض عدد كبير من البنوك للإفلاس باعتبارها متعامل في السوق المالي؛

القناة الحادية عشرة: قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة إلى طرح الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق وبالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف؛

- القناة الثانية عشرة: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة والذي ينجم عنه انخفاض في أسعار الأصول المالية في السوق المالي.

¹ - كمال رزق، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

الانتشار العالمي للأزمات المالية:

الأزمة المالية لا تكفي بمس كافة النظام المالي لدولة معينة بل تتسع لتنتقل إلى نظم مالية في دول أخرى، وذلك عن طريق القنوات التالية:

أ- قناة العولمة المالية: من المعروف أن العولمة الاقتصادية تمثل القناة الكبيرة لانتشار الأزمات المالية والاقتصادية عموماً، ولكن العولمة المالية لها دور مسرع لانتشار هذه الأزمات. فالعولمة المالية تعد الشق الأول من العولمة الاقتصادية ويتمثل شقها الثاني في العولمة التجارية، وتعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق رأس المال الأكثر ارتباطاً وتكاملاً.¹

ب- قناة الأسواق المالية: ساعد تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود على إكسابها الصفة الدولية فاستخدام أحدث الأجهزة الإلكترونية في هذه الأسواق سمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل أو مجموعة من الأصول المالية في عدة أسواق بوقت واحد، فمن خلال شبكات المعلومات الدولية تم ربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وأصبحت تخضع لتأثير وتأثير متبادلين مستمرين ويتجسد الأثر المتبادل هذا في منظومة المال الدولية من خلال ارتباطات البورصات في العالم، إذ سرعان ما ينتقل أثر ما يحدث في أي بورصة إلى باقي البورصات في العالم رغم تباعدها.

فبالأسواق الواسعة جداً والمرتبطة إلكترونياً لم تغير من احتمالات تطاير الفقاعات المالية، وانتقال آثار الهبوط والارتفاع في أسعار الأوراق المالية وإنما جعلت من الممكن أن يتضاعف حجم هذه الفقاعات، وقد ربطت هذه الأسواق الوطنية ببعضها بحيث غدت عرضة للاختيار، فعدوى الأسواق المالية تنتقل من متعامل أو مؤسسة مالية إلى أخرى إلى أن تصبح الأزمة أزمة نظامية تمس النظام المالي برمته بل أكثر من ذلك فهي تنتقل من نظام مالي إلى آخر بفعل انفتاح الأسواق وعولمتها لتأخذ بعداً عالمياً. يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في دول ما إلى دول أخرى، فعندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة عمى درجة كبيرة من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة²، بالإضافة إلى هذه القنوات قنوات أخرى تتمثل في:

- الاتفاقيات التجارية وما قد ينجم عنها من ضغوطات على سعر الصرف؛

- الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما، الذي يدفع بالمستثمرين إلى إعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرين في هذه البلدان؛

- وجود علاقات وروابط مالية بين مختلف البلدان التي تؤدي إلى انتشار الانعكاسات السلبية وانتقال الصعوبات المالية الظاهرة في بلد ما إلى باقي البلدان الأخرى.

¹ - المرجع السابق، ص 12-13.

² - ليندة زادي، ابتسام مهيز، تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2013، ص 90-91.

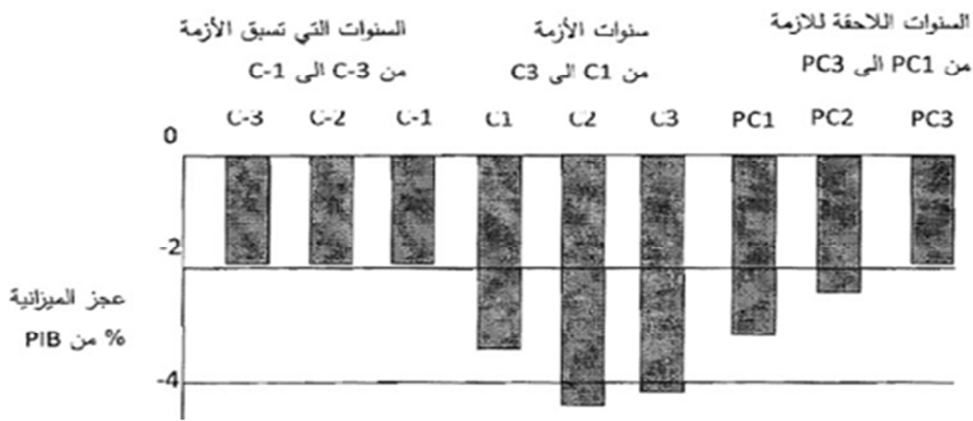
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الأزمات المالية:

ينتج عن الأزمات المالية العديد من الآثار المكلفة، والتي يدفع ثمنها الكل وخاصة الفقراء، فيما يلي البعض من تأثيراتها السلبية¹:

1- أثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي ومستوى المبادلات: عانت معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من تدهور وتراجع في معدل النمو الاقتصادي، فالأزمات المالية بما يترتب عنها من غياب الثقة وعدم التأكد، تجعل البنوك تتردد أكثر في منح قروض جديدة لربائنها الذين تكون ملائمتهم غير واضحة، وحتى المؤسسات السليمة ماليا تواجه صعوبات في الحصول على قروض جديدة سواء من طرف البنوك التي اعتادت التعامل معها، لكون هذه الأخيرة تعاني من صعوبات مالية، أو من طرف البنوك الأخرى التي تشك في مدى ملاءة هذه المؤسسات، وهو ما يؤثر سلبا على وتيرة الإنتاج، كما أن الأزمات المالية يمكن أن يكون لها على انعكاسات على وتيرة النمو في البلدان الأخرى، فالبنوك تكون مجبرة على تقليص نشاطها الإقراضي، ليس فقط في بلد الأزمة بل أيضا نحو البلدان الأخرى. كما يؤدي تراجع منح القروض إلى الإضرار بالصادرات والواردات بسبب الارتفاع في تكاليف تمويل المبادلات، من خلال الارتفاع في معدلات الفائدة، وبالتالي يعاني المنتجون من صعوبات كبيرة لتمويل أنشطتهم التجارية، فالبنوك في هذه البلدان ليس لها السيولة الكافية لتمويل الواردات اللازمة لإنتاج السلع التصديرية (خاصة المشاريع الاستثمارية الممولة من كرف البنوك والتي تتطلب عادة في عملية إنتاج بعض السلع المستوردة، كما أن عدم الاستقرار في معدلات الصرف يؤدي بالبنوك إلى التردد في تحرير خطابات الاعتماد بالعملة الصعبة.

2- أثر الأزمات المالية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي: من خلال عرض دراسة لعينة من 25 أزمة مالية بين نهاية 1970 ومنتصف تسعينات القرن العشرين، والتي تعرض تطور أهم المؤشرات الاقتصادية قبل، أثناء وبعد الأزمات، يظهر الشكل الموالي أن عجز الميزانية كان يساوي تقريبا 2% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) قبل الأزمة، ليبلغ أوجه في سنة 2009 التي تعتبر السنة الثانية للأزمة C2 حيث بلغ حوالي 6%، وحتى السنة الثالثة بعد الأزمة اقترب عجز الميزانية من قيمته المسجلة قبل الأزمة.

الشكل رقم 02: الأزمات المالية وعجز الميزانية

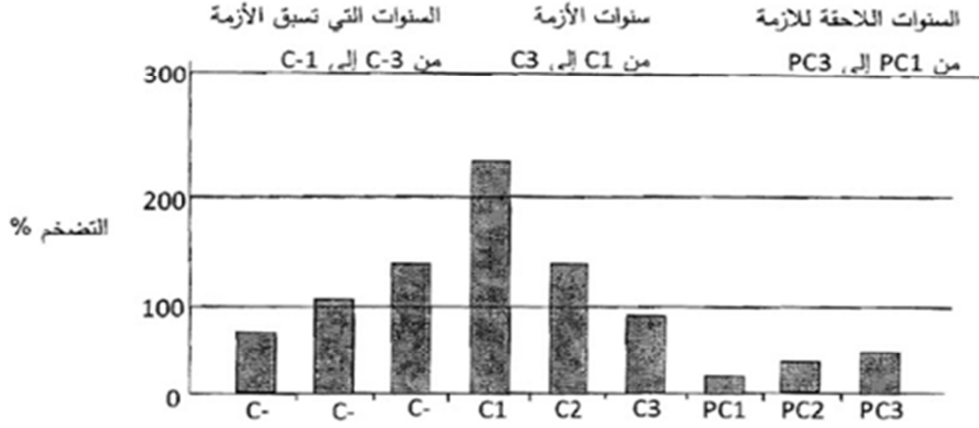


المصدر: نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 39.

¹ - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 35.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فهي مشوهة نظرا للتضخم الحاد الذي عرفته بعض البلدان، والذي أدى إلى رفع قيمته المتوسطة، والشكل رقم-03- يبين ارتفاع معدل التضخم قبل وأثناء الأزمة ثم انخفاضه بعد ذلك كنتيجة للسياسات المتبعة لتحقيق الاستقرار.

الشكل رقم 03: الأزمات المالية ومعدل التضخم



المصدر: نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

3- آثار الأزمات المالية على ميزانية الدولة: تؤدي الأزمات المالية إلى تراجع النشاط الاقتصادي، كما أنها تتحمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة، نتيجة تدخل الدولة في حال حدوث الأزمات. واختلاف التكاليف الميزانية للأزمات يكون تبعاً لخصائص البلدان وتبعاً لطبيعة الأزمات ومدى توسعها، وفي أغلب الأحيان ترتبط تكاليف الأزمة على حساب الميزانية بمدى عمق الأزمة وتوسع نطاقها، وهنا يجب إتباع استراتيجيات مختارة من طرف السلطات العمومية - مالية أو نقدية- من أجل التخفيف من حدتها.

4- الأزمات المالية وتعميق حدة البطالة والفقر: تتسبب الأزمات المالية في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة وخاصة ما يتعلق منها بارتفاع مستويات البطالة والفقر، فمثلاً في حالة انكماش وتراجع النشاط الاقتصادي، وعندما تغلق مختلف المؤسسات أبوابها أو يصبح نشاطها بطيء، يحدث تسريح للعمال وتخفيض في الأجور الحقيقية، وعليه فإن الأشخاص العاطلين عن العمل أو الذين يحصلون على أجور متدنية وعائلاتهم الأكثر تضرراً، وهنا تصبح المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة غير كافية، والحالة الصحية والغذائية والتعليمية متدهورة، ونسب الفقر والبطالة مرتفعة.

خلاصة الفصل:

لقد واجه الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية التي رافقت مختلف مراحل تطور النظام النقدي الدولي وحتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين، ومع اختيار الدعامة الأساسية لهذا النظام نتيجة وقف تحويل الدولار إلى ذهب، والانتقال إلى نظام نقدي جديد قائم على أسعار الصرف المعومة. والذي نتج عنه وقوع أزمات مالية حادة ومتعددة، هذه الأزمات لم تنتج عن سبب واحد وإنما كانت وليدة جملة من الأسباب، والظروف تشابكت لإحداثها كالإفراط في منح الائتمان، التقلبات في شروط التبادل التجاري وفي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، وما زاد من حدتها هو ضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، وغياب الشفافية والإفصاح، كل هذه الأسباب على اختلافها أفرزت نتائج كانت كلها متشابهة حيث اتسمت بانتشارها السريع وانتقالها عبر كامل المؤسسات المالية الدولية متجاوزة الحدود والقيود التي طالت كل القطاعات الأخرى.

الفصل الثالث:

جهود صندوق النقد الدولي

في معالجة الأزمات المالية

العالمية

تمهيد

إن الأزمة المالية العالمية التي بدأت من انحدار أسواق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 والتي انتشرت لتصبح عالمية في 2008، بصدد اختبار مدى قدرة صندوق النقد الدولي على لعب دوره المركزي الدولي في الإشراف على النظام النقدي العالمي. وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي يقدم قروضا للبلدان المتقدمة الأكثر تضررا من الأزمة، إلا أنه يجب عليه أيضا أن يتنافس مع بقية المؤسسات المالية الدولية الأخرى كمصدر للأفكار وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وتتيح الآثار غير المباشرة للأزمة أو بالأحرى امتداداتها في البلدان الناشئة والاقتصاديات الأقل تطورا لصندوق النقد الدولي، الفرصة لاستعادة دوره في الاقتصاد العالمي في بعدين أساسيين من الأزمة المالية العالمية يتمثل الأول في التسيير الآني للأزمة، أما الثاني فهو الإصلاح الشامل للنظام المالي الدولي على المدى الطويل.

المبحث الأول: دور صندوق النقد الدولي في الرقابة والإشراف والتنسيق بالأزمات المالية العالمية.

المطلب الأول: المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء مجازة الأزمة:

لقد عكف الصندوق منذ تفجر الأزمة على متابعة مشاوراته الثنائية والمتعددة الأطراف مع العديد من الدول الأعضاء لأجل تقديم المساعدات الفنية لها عبر توجيه سياساتها الاقتصادية والاطمئنان إلى حسن سير أداؤها الاقتصادي، فاستمر رجالات الصندوق وخبرائه في إجراء زيارتهم ومباحثاتهم ومشاوراتهم مع العديد من الدول الأعضاء، ويمكن رصد هذه المتابعات الفنية للصندوق بالاطلاع على النشرات والبيانات الصادرة عن الصندوق في ختام هذه الزيارات والمشاورات ومنها النماذج التالية:

- أدلى مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس في 7 سبتمبر 2008، أي مع البدايات الأولى لتفجر الأزمة المالية العالمية المعاصرة بتصريح امتدح فيه الخطة الأمريكية الاقتصادية لمواجهة الأزمة التي أصابت مؤسسات الرهون العقارية Freddie و Fannie Mae و Mac، وهما من كبرى مؤسسات الرهن العقاري الأمريكية وتعدان مؤسستين مركزيين في الاقتصاد الأمريكي تحتصان بحوالي 50% من مجموع إصدارات الرهونات في السوق الأمريكية، معتبرا أن الخطة الاقتصادية الأمريكية ستساعد في دعم سوق الرهن العقاري وبالتالي الوضع المالي الاقتصادي ككل¹. وفي سياق الحديث عن هذا التصريح تجدر الإشارة إلى أنه ورغم من التحفظ الخجول على أداء الاقتصاد الأمريكي الذي أبداه السيد ستراوس في تصريح سابق تمت الإشارة إليه، وقبل تفجر الأزمة بأسابيع قليلة، إلا أن هذا التصريح الأخير يدل على أن الصندوق بقي مساندة للسياسة الاقتصادية الأمريكية وداعما لها.

- أعلن الصندوق في 15 سبتمبر 2008 في ختام زيارة أجراها مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس إلى مصر أنه تم التوصل إلى اتفاق "على ضرورة الحفاظ على زخم الإصلاح، الأمر الذي يشمل السيطرة على التضخم... يتعين أن تصدر سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف استجابة ملائمة وسريعة إزاء تزايد المخاطر التضخمية،... وفي المرحلة المقبلة، سوف يكون من الضروري كبح الارتفاع الراهن في مستويات الدعم"².

- أصدر مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس في 19 أكتوبر 2008 بيانا حول الأوضاع الاقتصادية في كوريا الجنوبية جاء فيه: أن الصندوق يرحب بالإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة الكورية لمواجهة الضغوطات المالية على كوريا، كغيرها من الدول بما فيها دول المنطقة، في الأسابيع القليلة الماضية، وتحديد إعلان كوريا نيتها ضمان التزامات المصارف الخارجية، الأمر الذي سيجعل كوريا في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، ويساعد في تخفيف ضغوطات التمويل المحلية بالدولار"³.

- قامت بعثة من خبراء الصندوق خلال 4-15 ديسمبر 2008 بزيارة إلى بلغاريا لإجراء مشاورات حول الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وفي ختام هذه الزيارة أصدرت البعثة تصريحا جاء فيه: إن الاقتصاد العالمي يمر بحالة من التباطؤ سيكون لها أثر مزدوج على بلغاريا يتمثل في انخفاض الطلب الخارجي وهبوط التدفقات الخارجية، وفي مثل هذه الأوضاع الصعبة في البيئة الخارجية يجب أن تركز السياسة العامة للدولة على اكتساب ثقة الشعب ومتابعة السياسة الاقتصادية المتشددة التي انتهجتها في السنوات الماضية، وإن الفوائض المالية ضرورية للحفاظ على قيمة العملة وتعد درعا لمواجهة المشاكل التي قد تظهر"⁴.

- قامت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 23 فبراير إلى 9 مارس 2009 بزيارة إلى كندا لإجراء مشاورات حول الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وفي ختام هذه الزيارة صرح رئيس البعثة السيد كارلوس كيريم بأن التدهور السريع في البيئة الاقتصادية

¹ - أنظر البيان الصحفي رقم 08/202 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 7 سبتمبر 2008.

² - أنظر البيان الصحفي رقم 08/206 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 15 سبتمبر 2008.

³ - أنظر البيان الصحفي رقم 08/251 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 19 سبتمبر 2008.

⁴ - أنظر البيان الصحفي رقم 08/324 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 15 سبتمبر 2008.

الخارجية يؤثر على كندا بسبب علاقاتها الخارجية القوية فانخفضت ص دراتها وإنتاجها المحلي، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع في الشهور القادمة، وبشكل عام فإن كندا مجهزة بشكل أفضل من العديد من الدول لمواجهة الإعصار العالمي المالي والكساد العالمي¹.

- أصدر مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس في 4 إبريل 2010 في ختام زيارة أجراها إلى الأردن بيان جاء فيه أن الاقتصاد الأردني قد أثبت أن "باستطاعته الصمود أمام أزمة الاقتصاد العالمي، بفضل المنهج الرقابي والتنظيمي الحذر في القطاع المالي" ورحب "بخطط السلطات لضبط الأوضاع على النحو المخطط من أجل تخفيف المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى الدين العام ورسوم خدمته وتباطؤ تقديم المنح الخارجية" مضيفاً أنه تم الاتفاق "على أن تيسير السياسة النقدية الذي بدأ مؤخر هو إجراء ملائم لتنشيط الطلب المحلي"².

وبرغم اهتمام خبراء الصندوق ورجالاته بتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عبر إجراء الزيارات والمشاورات مع الدول الأعضاء، وسعيهم الدائم لتقديم التوجيهات الفنية والإرشادات اللازمة للدول الأعضاء فيما يتعلق بسبل إدارة اقتصادياتهم، إلا أن هذه المساعدات الفنية من الصندوق لم تلق على الدوام التشجيع والترحيب من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين المتابعين والمعنيين، فلقد أشارت بعض الدراسات ولا زالت تشير إلى أن الإرشادات الفنية المقدمة من الصندوق وبرامجه الإصلاحية المقترحة على وجه الخصوص على عدد من الدول الأعضاء، إبان الأزمات الاقتصادية السابقة لهذه الأزمة المعاصرة لم تحقق لها أية مكاسب ملموسة، بل على العكس، أدت إلى وقوعها في فخ المديونية الخارجية وإحداث اضطرابات اقتصادية داخلية قادها إلى أزمات اجتماعية وسياسية، والحالات الماثلة في هذا الشأن كثيرة لا يتسع مجال هذا البحث للخوض فيها، لكن الأمر كثيراً ما كان يفسر بأن الصندوق يسعى عبر برامجه الإصلاحية في واقع الحال لتحقيق أهداف غير معلنة، وقيل أنه بات "واضحاً للعيان... أن الأهداف الحالية للصندوق ليست هي عند النشأة وبالتالي ليس بالأمر المستغرب إذا ما أضفنا ملاحظتنا إلى أن هذه البرامج جاءت في الأساس لحماية المؤسسات الغربية الدائنة... بإيجاز لازالت هذه المؤسسات تعبر عن الفكر الاقتصادي السائد في الدول الصناعية الكبرى وخصوصاً الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية"³، ولذا فقد كان المتصور من الصندوق أن يكون قد حذر المسؤولين الأمريكيين جدياً من احتمال حدوث مثل هذه الأزمة واقترح السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لتلافي وقوعها أو التخفيف من حدتها على الأقل، إلا أنه وقف عاجزاً تماماً أمام هذه الأزمة ولم يسعف الولايات المتحدة على النحو المتوقع منه. ولذلك يمكن القول أن هذه الأزمة الأمريكية المنشأ والعالمية الانتشار، قد لفتت نظر رجالات الصندوق أنفسهم إلى ضرورة إجراء مراجعة جذرية أو هيكلية وظيفية لما هو مناط به وفق اتفاقية إنشائه.

المطلب الثاني: المساعدات المالية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء مجازة الأزمة:

لقد مارس الصندوق دوره التقليدي في شأن تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء إبان الأزمة المعاصرة بالقدر الذي كان لازماً أن يقوم به ولو بالنسبة لعدد من الاقتصاديات، فقدم قروضاً أو تمويلات عاجلة لبعض الدول، ولا يمكن تصور أن يقدم الصندوق تمويلات بأكثر من ذلك لكل من يحتاج، فذلك يتطلب تمكين من قوله أن "دور صندوق النقد الدولي منذ عشر سنوات أسهم في غمس الأزمة أعمق مما كان ينبغي... إندونيسيا لا تريد تناول نفس الدواء مرة أخرى"⁴.

وللتعرف بشكل أكثر دقة على مساعدات الصندوق المالية المقدمة للدول الأعضاء لمساعدتهم على مواجهة تداعيات الأزمة بعد عدة شهور، يمكن رصد النماذج التالية:

¹ - أنظر البيان الصحفي رقم 73/09 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 11 مارس 2009.

² - أنظر البيان الصحفي رقم 134/10 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 4 إبريل 2010.

³ - طالب، عبد الله محسن، "تطورات سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه البلدان النامية"، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 7، عدد 134 (يناير 1992) ص 82-85.

⁴ - http://www.egyptiangreens.com/general/index.php?eh=newhit&subjectid=12920&subcategoryId=262&categoryid=36 المرجع السابق.

أعلن الصندوق في 24 أكتوبر 2008 أنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع أيسلندا لدعم برنامج اقتصادي تعتمه أيسلندا البدء بتنفيذه لإعادة الثقة في قطاعها المصرفي وإعادة الاستقرار لعمليتها المحلية من خلال إجراءات اقتصادية مشددة، وتبلغ قيمة الدعم المالي الذي يعتمه الصندوق تقديمه حوالي 1.2 بليون دولار أمريكي¹. وقد أقر المجلس التنفيذي للصندوق منح هذا التسهيل الائتماني في 19 نوفمبر 2008 ليقدّم لأيسلندا بموجب إجراءات آلية التمويل السريع الطارئ².

أعلن الصندوق في 15 نوفمبر 2008 التوصل لاتفاق مبدئي مع حكومة باكستان على العناصر الأساسية البرنامج الاقتصادي لدعم الحكومة سيتم من خلاله تقديم دعم مالي لباكستان يبلغ حوالي 7,6 بليون دولار أمريكي بموجب إجراءات آلية التمويل السريع الطارئ³. وقد تم إقرار هذا الاتفاق في 42 نوفمبر 2008 أي بعد نحو تسعة أيام فقط، حيث أعلن الصندوق ذلك موضحاً أن برنامج الدعم هذا يسعى لتحقيق هدفين جوهريين هما: إعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد من خلال إتباع سياسة اقتصادية كلية متشددة، وتأمين الاستقرار الاجتماعي وتقديم الدعم المناسب للفقراء والجماعات الضعيفة في باكستان⁴. ويذكر في هذا السياق أن الصندوق، ومن خلال جميع مراجعاته الدورية لأداء حكومة باكستان الاقتصادي خلال الأشهر التالية لمنح التسهيل ومدى التزامها بالبرنامج الاقتصادي المقترن بمنحه، عكف على منحها تساهلاً في شأن تطبيق بعض المعايير المتفق عليها⁵، كما أعلن في 7 أغسطس 2009 أن باكستان ستكون من الدول الأعضاء المستفيدة من التخصيص المقترح الحقوق السحب الخاصة بما سيدعم من احتياطياتها الدولية فور إقراره⁶.

أعلن الصندوق في 20 مارس 2009 أنه تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة رومانيا على تقديم تسهيل مالي لها لدعم برنامجها الاقتصادي الرامي إلى تقوية السياسة المالية في البلاد والتقليل من الاحتياجات المالية للدولة وتعزيز قدراتها الذاتية على المدى الطويل، ويبلغ هذا التسهيل نحو 17.51 بليون دولار أمريكي⁷. وأقر الصندوق في 4 مايو 2009 منح هذا التسهيل الائتماني موضحاً بأنه سيكون مقترناً بدعم مالي دولي متعدد الأطراف يسهم فيه كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي والمؤسسة المالية الدولية، ليلبغ بحمل الدعم المقدم إلى رومانيا نحو 29.4 بليون دولار أمريكي⁸ من قوله أن "دور صندوق النقد الدولي منذ عشر سنوات أسهم في غمس الأزمة أعمق مما كان ينبغي... إندونيسيا لا تريد تناول نفس الدواء مرة أخرى."

أعلن الصندوق في 17 إبريل 2009 موافقته على تقديم تسهيل ائتماني يبلغ حوالي 47 بليون دولار أمريكي للمكسيك بموجب خط الائتمان المرن لتكون المكسيك بذلك أولى الدول الأعضاء المستفيدة من هذا النوع من التسهيلات⁹، والذي أقره الصندوق في 24 مارس 2009 واعتبره تعديلاً جوهرياً في الإطار الإقراضي للصندوق وتغيراً هاماً في آلية الإقراض لديه تجعلها أكثر مرونة وتساعد في الاستجابة بكفاءة أكبر لاحتياجات الدول الأعضاء لتحصل على الدعم المالي الذي تحتاجه بالخصوص في هذا الوقت من الأزمة المالية العالمية لمساعدتهم على تجاوز الأزمة والعودة إلى مسار النمو المستمر بحسب ما أوضح السيد ستراوس

¹ - أنظر البيان الصحفي رقم 08/256 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 24 أكتوبر 2008.

² - أنظر البيان الصحفي رقم 08-296 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 19 نوفمبر 2008.

³ - أنظر البيان الصحفي رقم 08/285 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 15 نوفمبر 2008.

⁴ - أنظر البيان الصحفي رقم 08/303 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 24 نوفمبر 2008.

⁵ - أنظر البيان الصحفي رقم 09/100 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 30 مارس 2009، والبيان الصحفي رقم 09/281 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 7 أغسطس 2009.

⁶ - والبيان الصحفي رقم 09/480 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 23 ديسمبر 2009.

⁷ - أنظر البيان الصحفي رقم 9/281 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 7 أغسطس 2009.

⁸ - أنظر البيان الصحفي رقم 09/86 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 30 مارس 2009.

⁹ - أنظر البيان الصحفي رقم 148/09 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 4 مايو 2009.

⁹ - أنظر البيان الصحفي رقم 256/08 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 24 أكتوبر 2008.

المدير العام للصندوق، وهو مخصص للدول الأعضاء ذات سجل التعاملات الجيد مع الصندوق¹. كذلك فإن هذا التسهيل الائتماني يعد الأكبر الذي يقدمه الصندوق طيلة تاريخه حتى ذلك الحين، بحسب ما أوضح النائب الأول للمدير التنفيذي والرئيس بالوكالة للمجلس التنفيذي للصندوق السيد جون لبسكي، ومن جانبها فقد أعلنت المكسيك أنها تعترم اعتبار هذه الاتفاقية على أنها إجراء احتياطي ولا تعترم الاستفادة من هذا التسهيل مباشرة².

◀ أعلن الصندوق في 29 مايو 2009 أنه تمت الموافقة على تقديم تسهيل ائتمان لتنازانيا يبلغ حوالي 366 مليون دولار أمريكي موجب تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية وذلك لمساعدتها على محاربة الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة³.

◀ إذا ما اعتبرت أزمة اليونان، والتي بات يطلق عليها أزمة الديون السيادية، هي من تداعيات الأزمة المالية المعاصرة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الصندوق استمر في محاولاته تقديم الدعم المالي للدول للخروج من تداعيات الأزمة المعاصرة فأعلن الصندوق في 2 مايو 2010 عزمه دعم البرنامج الإصلاحي الاقتصادي لليونان الذي أعدته الحكومة اليونانية بمبلغ يقدر بحوالي 40 بليون دولار أمريكي، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، ليصل محمل الدعم المالي المقدم لليونان من مختلف المصادر إلى حوالي 145 بليون دولار أمريكي⁴.

◀ ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك عدد من الدول الأعضاء لدى الصندوق اتخذت مواقف سلبية منه إبان الأزمة المعاصرة، وعزفت عن الاستفادة من دعمه المالي، ولعل من أبرز هذه الدول إندونيسيا، حيث رفضت إبان الأزمة المعاصرة الحصول على تسهيلات مالية من الصندوق بأي صورة من الصور، وذلك بسبب تعرض اقتصادها لأضرار فادحة نتيجة التزامها باتخاذ الإجراءات الإصلاحية التي أوجبهها الصندوق كاشتراط أساسي لحصولها على الدعم المالي اللازم أثناء أزمة النمر الآسيوية. ويتجلى الموقف الإندونيسي السلبي بوضوح عبر ما أدلى به عدد من كبار المسؤولين الإندونيسيين من تصريحات، ومن ذلك ما أعرب عنه الرئيس الإندونيسي سوسيل بامبانغ يودويونو خلال قمة مجموعة العشرين G20 التي عقدت في واشنطن في 15 نوفمبر 2008 حيث أكد أن "إندونيسيا لن تتبع وصفة صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية" وأضاف "ما زال علينا أن نستخلص الدروس من تلك التجربة (في إشارة إلى تجربة الاقتراض من الصندوق إبان أزمة النمر عامي 1997 - 1998)⁵، وما تقل عن وزير المالية الإندونيسي السابق في لقاء أجراه مع وكالة إنتر بريس سيرفس من قوله أن "دور صندوق النقد الدولي منذ عشر سنوات أسهم في غمس الأزمة أعمق مما كان ينبغي... إندونيسيا لا تريد تناول نفس الدواء مرة أخرى.."

¹ - أنظر البيان الصحفي رقم 85/09 الصادر عن صندوق النقد الدولي في ٢٤ مارس 2009.

² - أنظر البيان الصحفي رقم 256/08 الصادر عن صندوق النقد الدولي في ٢٤ أكتوبر 2008.

³ - أنظر البيان الصحفي رقم 190/9 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 29 مايو 2009

⁴ - أنظر البيان الصحفي رقم 154/15 الصادر عن صندوق النقد الدولي في 2 مايو 2010.

⁵ - مار كار، مروان ماكان، إستنادا لتجربتها مع أثناء الأزمة الآسيوية الكبرى: إندونيسيا لصندوق النقد الدولي: لا نريد قروضك!، مقال منشور في المواقع الإلكترونية:

التالية: <http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=1382>

المبحث الثاني: آليات تدخل صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية العالمية

يعمل صندوق النقد الدولي منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 وأزمة الديون السيادية في 2009 على حشد الجهود على جهات متعددة لدعم الدول المتأثرة بهدف تخفيف الآثار المترتبة عنها.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وإصلاح عمليات الإقراض

في إطار الإصلاحات والآليات التي قام بها صندوق النقد الدولي من أجل مواجهة الأزمة المالية 2008، نجد أنه قام بعدة إجراءات منها أنه قام بزيادة طاقة الإقراض وتوسيع نطاقها، وأجرى إصلاحات جديدة جعلته أقدر على تلبية احتياجات أعضائه.

أولاً: زيادة موارد صندوق النقد الدولي

صرح السيد "جون ليبسكي" المسئول التنفيذي الأول لدى صندوق النقد الدولي بمناسبة انعقاد ملتقى دافوس الاقتصادي العالمي في 2009، أنه لكي يتسنى للصندوق إقراض جميع البلدان المتضررة من الأزمة بصورة عملية، فإنه يتعين على هذا الأخير مضاعفة موارده الموجهة للإقراض لتصل إلى حدود 500 مليار دولار من أجل إعطاء زخم يعزز موارد الصندوق خلال الربيع، بهدف الحد من تدهور الأزمة الاقتصادية العالمية وتلبية طلبات المساعدة المالية الموجهة من طرف العديد من الدول الصندوق النقد الدولي، وزيادة هذه الموارد تتم كما يلي¹:

1- توسيع الترتيبات الجديدة للإقراض

اتفقت أغلبية البلدان الأعضاء في مجموعة ال20 بمناسبة اجتماعها في أبريل 2009 على ضرورة توسيع الترتيبات الجديدة للإقراض لتصل إلى حدود 500 مليار دولار. إجراء لن يوسع من قاعدة حجم موارد الصندوق بل سيضاعف ثلاثة مرات الموارد الموجهة للحد من آثار الأزمة الحالية. وصرح قادة مجموعة ال20 أن توسيع الترتيبات الجديدة للإقراض سيكون أكثر مرونة عنها في البرنامج القائم وأن العمل جار حول وضع تفاصيل وكيفيات تجسيد ذلك. ويمكن لصندوق النقد الدولي من خلال المرونة المدخلة على الترتيبات الجديدة، تقديم قروض إضافية من هذه الهيئة للمساعدة في حل الأزمة المالية في البلدان ذات الأهمية البالغة للاقتصاد العالمي.

ففي البدء، يجب أن توافق 85% من البلدان الممولة لخطة توسيع الترتيبات الجديدة للإقراض على وجهة استخدام الأموال الموجهة لمساعدة بلدان معينة، في حين يتعين على صندوق النقد الدولي تسديد البلدان الدائنة بموجب هذه الترتيبات الجديدة في ظرف خمسة أعوام. لقد تم اقتراح توسيع الترتيبات الجديدة للإقراض في 1994 وتم إنشاؤها في 1998 بعد أزمة الديون المكسيكية التي أثار الكثير من الاهتمام بضرورة دعم موارد صندوق النقد الدولي الموجهة لمواجهة الأزمة العالمية الآخذة في الاتساع. ويعود إنشاء أولى الترتيبات العامة للإقراض لأول مرة إلى سنة 1962 من أجل رفع موارد صندوق النقد الدولي قصد استخدامها عند الحاجة الماسة إليها من أجل مساندة عملات الدول الأوروبية الكبرى عندما أصبحت قابلة للتحويل الحر بعد الحرب العالمية الثانية. وتبلغ الودائع الموجهة لتوسيع الترتيبات الجديدة للإقراض وتلك التي تدخل في إطار الترتيبات العامة العادية للقروض 50 مليار دولار حالياً جرى توفيرها من طرف 26 دولة.

لقد وافقت مجموعة ال20 على ضرورة توفير 250 مليار دولار على وجه السرعة من خلال التسويات الثنائية بين صندوق النقد الدولي والبلدان الأخرى بصورة فردية (وقع اليابان على اتفاقية إقراض بمبلغ 100 مليار دولار للصندوق كما تعهد الاتحاد الأوروبي بالقيام بنفس المبادرة) كما وافقت المجموعة على زيادة حجم التمويل الموسع في إطار الترتيبات الجديدة بمبلغ 250 مليار دولار مثلما تعهدت به العديد من البلدان كمساهمة منها في رفع موارد الصندوق. ففي فترة انعقاد قمة ال20 كانت اليابان بعد قد قدمت

¹ -Jonathan E.Sanford , Martin A. Weiss, The global financial crisis : Increasing IMF resources and the role of congress, congressional research srvice, May, 14, 2009 ,PP: 9-12.

الصندوق 100 مليار دولار علاوة على موافقة العديد من الدول الأوروبية على تقديم مبلغ 100 مليار دولار إضافية. ومن بينها كندا بـ 10 مليار دولار كوريا الجنوبية 10 مليار دولار، النرويج 4.5 مليار دولار وسويسرا 10 مليار دولار والموافقة على اعتمادات إضافية. وكانت الإدارة الأمريكية قد طلبت من الكونغرس المصادقة على المساهمة الأمريكية بمبلغ 100 مليار دولار في إطار توسيع الترتيبات الجديدة للإقراض (the new arrangements to borrow) ويتوقع موافقة أغلبية الأسواق الناشئة على تقديم قروض إضافية لصندوق النقد الدولي. هذا ولم يتم الإعلان عن مصادر بقية الأموال. وكانت الصين قد وافقت مبدئياً على المساهمة بمبلغ 40 مليار إضافية في الصندوق لاستثمارها كحقوق سحب خاصة وسندات. غير أنها لم تعلن على الملا عن خطة للإصدار حقوق السحب الخاصة المقومة من امتلاكها الحق القيام بذلك فإذا ما تم إصدار هذه الخدمات يبقى هناك مبلغ 125.5 مليار دولار يتعين تديره من طرف بلدان أخرى في حالة بلوغ هدف الـ 500 مليار المعلن عنها من طرف مجموعة الـ 20.¹

2- منح حقوق السحب الخاصة:

إضافة للتوسيع المجمع للترتيبات الجديدة للإقراض، وفاق قادة مجموعة الـ 20 على قيام صندوق النقد الدولي بإنشاء ما قيمته 250 مليار وحدة حقوق سحب خاصة توزع على الدول الأعضاء فيه، ويسمح التعديل الأول الذي دخل على صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ في 1969، للصندوق بإنشاء أصول احتياطية دولية جديدة يمكن استخدامها من طرف الدول الأعضاء فيه كاحتياط من العملة الأجنبية.

فلا يعتبر تخصيص 250 مليار وحدة حقوق سحب خاصة جديدة بمثابة توزيع في موارد الصندوق، بل هو توسع في الاحتياطات الدولية للبلدان الأعضاء فيه، وعليه سيحصل كل بلد عضو على نسبة من الحقوق ووحدات السحب الخاصة على حصصه الأصلية في الصندوق، وهو ما يزيد من حجم حصة كل بلد من احتياطي من العملة الأجنبية بدون تقديم طلب من البلدان التي تلجأ لسد العجز من أجل تحقيق الفوائض.

ويتم حساب معدل الفائدة المدفوعة والمستلمة بالعلاقة مع استخدام حقوق السحب الخاصة من الصندوق على أساس المتوسط المرجح لسعر الصرف الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني، ووفق أسعار الفائدة السارية على المدى القصير على حقوق السحب الخاصة، ويساهم مبلغ الـ 250 مليار دولار المخصص لحقوق السحب الخاصة بشكل كبير في توسيع حجم حقوق السحب الخاصة المعتمدة التي تبلغ قيمتها في ذلك التاريخ من 32 مليار دولار، ولقد تم تقديم اقتراح منذ 1997 يعرف بالتعديل الرابع للصندوق النقد الدولي حول المدى المتعلق بمضاعفة عدد وحدات السحب الخاصة الصادرة في حينها، وكانت الإدارة الأمريكية قد طلبت من الكونغرس الموافقة على ذلك التعديل، ومع المصادقة الأمريكية قبل ذلك التعديل بتصويت العديد من الدول لصالح دخوله حيز التنفيذ، وكان المطلوب ادخال التعديل على حقوق السحب الخاصة كون التوزيع لم يكن متناسباً، وكانت عدة بلدان لم يسبق لها تلقي تخصيصات من قبل، كونها عضو في صندوق النقد الدولي أو مشاركة في دائرة السحب الخاصة التابعة له، يفترض فيها تلقي تخصيصات استدرابية لتصحيح الوضع.²

ثانياً: الصندوق وإصلاح نظام الإقراض

سعى من الصندوق لتقديم دعم أفضل لبلدانه الأعضاء أثناء أزمة الاقتصاد العالمي، قام بتعزيز طاقة الإقراض ووافق على إجراء إصلاح كبير وواسع النطاق في كيفية منح القروض للأعضاء، وذلك بزيادة المبالغ المتاحة وتحديد شروط الحصول عليها بما يتوافق مع مواطن القوة في كل بلد مقترض وظروف الخاصة.

¹-ibid, p10

²-ibid, pp 13-14.

1- تحديث الشريطة:

تهدف شروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بضمان تسديد قروضه إلى ربطها أيضا بضرورة التركيز على التصميم الملائم لسياسات مختلف البلدان ومراعاة نقاط الضعف والقوة فيها. ففي الماضي كانت قروض صندوق النقد الدولي في كثير من الأحيان تركز على عدد كبير من الشروط التي لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الأساسية منها، وعليه فإن تحقيق تحديث شروط منح وتسديد القروض يتم وفق صيغتين رئيسيتين:

الأولى: سيعتمد صندوق النقد الدولي فيها أكثر على المؤهلات المحددة مسبقا (معايير الشروط المسبقة) عند الاقتضاء أكثر من التركيز على التقليدية منها المشروطة سابقا) كقاعدة لدخول البلدان إلى موارد الصندوق، ويتجسد هذا المبدأ في مرونة خط القرض الجديد (الائتمان)¹

الثانية: سيعتمد من الآن فصاعدا في تنفيذ السياسات الهيكلية لصندوق النقد الدولي والبرامج التي يدعمها في سياق استعراض برنامج وليس من خلال استخدام معايير الأداء الهيكلية التي سيتم وقف العمل بها في جميع الترتيبات بما فيها تلك الخاصة بالدول ذات الدخل المنخفض. في حين تتواصل الإصلاحات الهيكلية لتكون جزءا من برامج الصندوق المدعومة عند الحاجة، وسوف لن تكون المساعدات وصمة عار في جبين البلدان المتلقية التي لن تصبح في حاجة إلى تقديم تنازلات رسمية إذا ما فشلت في القيام بإصلاح هيكلية في موعد محدد.

2- مراجعة الشريطة لعام 2011

تشمل شريطة الصندوق كلا من تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق أي السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية الأساسية والأساليب المحددة التي تستخدم في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي تحددها البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم الشريطة في وضع ضمانات وقائية للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق ويجري الصندوق مراجعة دورية للشريطة في إطار جهوده لتقييم السياسات والتواءم مع البيئة الاقتصادية المتغيرة. وقد أجريت آخر مراجعة للشريطة في الفترة من 2004 إلى 2005.

وفي سبتمبر 2012، ناقش المجلس التنفيذي مجموعة من دراسات السياسات تناول مراجعة شريطة البرامج التي يدعمها الصندوق وتصميم هذه البرامج وآثارها خلال الفترة من 2002 إلى سبتمبر 2011 واتفق المديرين التنفيذيون عموما على أن المبادئ التوجيهية بشأن شريطة الصندوق لا تزال ملائمة بوجه عام، رغم أنه من الممكن تحسين مستوى تنفيذها في عدة مجالات. وأيدوا عموما المقترحات المحددة التي وردت في الدراسات وأعربوا عن ترحيبهم بتعديل المذكرة التوجيهية التشغيلية بشأن الشريطة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع، وتكملها الجهود المتواصلة لتحسين تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الديون.

وأكد المديرين التنفيذيون ضرورة الالتزام بقوة بمعيار الحاجة الماسة على مستوى الاقتصاد الكلي في تحديد شريطة الصندوق، مع الفحص الدقيق لبنود الشريطة خارج نطاق مسؤوليات الصندوق الرئيسية. وأيدوا وضع منهج لتحسين وسائل تشخيص المخاطر في مجموعة من الأبعاد المختلفة وإعداد اختبارات الثبات في كل بلد على حدة وفقا لهذا التقييم. ورأوا كذلك أن المجال متاح لتعزيز

¹ IMF article, IMF implements major lending policy improvements, March 24, 2009, P 1.

مناقشات المخاطر المؤثرة على النظام المالي ومخاطر انتقال العدوى في البرامج التي تنطوي على الاستفادة الاستثنائية من الموارد، لا سيما إذا كانت هذه المخاطر تؤثر على ثبات استمرارية القدرة على تحمل الديون.

ورحب المديرين بإجراء مزيد من التحليلات للأثر الاجتماعي لتدابير السياسات في البرامج، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات القطرية والمؤسسات الشريكة. وأيدوا كذلك، حيثما كان ذلك ملائماً ومجدياً إدماج تدابير على مستوى السياسات التخفيف من حدة الآثار المعاكسة قصيرة الأجل على فئات المجتمع الضعيفة، وخاصة في البرامج عالية المخاطر والتي تنطوي على تصحيحات كبيرة في المالية العامة. وأبرز المديرين التنفيذيون أهمية التنسيق والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى، والجهات المانحة حسب الاقتضاء، لضمان كفاية التمويل واتساق الشرطية مع تجنب الازدواجية في الجهود. وذكر المديرين التنفيذيون أن تنفيذ التوصيات التي انتهت إليها المراجعة سوف ينطوي على الأرجح على بعض الانعكاسات على الموازنة. وقالوا إنهم يتطلعون إلى استعراض اقتراح محسوب التكاليف في سياق مناقشات الموازنة، مع مراعاة مناقشات المجلس والنتائج التي خلص إليها بشأن تقرير الخبراء حول «مجموعة العمل المعنية بالوظائف والنمو الشامل»¹.

3- خط الائتمان للبلدان قوية الأداء:

تم في أبريل 2009 استحداث خط الائتمان المرن الذي تم تعزيزه لاحقاً في أوت 2010، وهو أداة لإقراض البلدان التي تتمتع بأساسيات اقتصادية بالغة القوة يتاح من خلالها الحصول على حجم كبير من الموارد مقدماً، وذلك في الأساس على سبيل التأمين الوافي من الأزمات. ولا يستتبع استخدام هذه الأداة استيفاء شروط تفرض على السياسات الاقتصادية عند صدور الموافقة على الاستفادة البلد العضو من خط الائتمان. وقد منحت كل من كولومبيا والمكسيك وبولندا حق الحصول على موارد تتجاوز قيمتها المجمعة 100 مليار دولار أمريكي من خلال خط الائتمان المرن (ولم يسحب أي مبلغ بموجب هذه الاتفاقات) ومما يذكر أنه تبين أن خط الائتمان المرن يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإقراض وتوسيع مساحة التصرف أمام السياسات الاقتصادية².

4- إتاحة السيولة بشروط مرنة:

قد تؤدي زيادة الضغوط الإقليمية أو العالمية إلى التأثير على بلدان يعتبر تعرضها لخطر الأزمة أمراً بعيد الاحتمال. ومن خلال تقديم السيولة السريعة والكافية على أساس قصير الأجل لهذه البلدان غير ذات الصلة المباشرة بالأزمة أثناء فترات الضغوط يمكن دعم ثقة السوق، والحد من انتقال عدوى الأزمات وتخفيض تكلفتها الكلية. و"خط الوقاية والسيولة ("Precautionary and Liquidity Line"-PLL)" مصمم خصيصاً لتلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي يتركز اقتصادها على أساسيات قوية، ولكنه مشوب ببعض مواطن الضعف المتبقية وقد استخدمته كل من مقدونيا والمغرب.

5- استحداث قروض جديدة لزيادة حجم الإقراض (إصدار السندات للقطاع الرسمي):

أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في جويلية 2009 على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية. فذكر مدير السابق للصندوق دومنيك ستراوس" كان في بيان له أن هذا الإطار سيعزز من قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم مساعدة سريعة لأعضائه عند الحاجة، وفي هذا الإطار يجوز للأعضاء التوقيع على اتفاقيات الشراء سندات الصندوق في الحدود التي يضعها

¹ - صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2013، ص 30. صحيفة الوقائع، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، صادرة عن صندوق النقد الدولي، تحت الرابط

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/changing.htm> consulter le 05-03-2021

² - المرجع السابق.

العضو. وقد أعرب عدد من الأعضاء عن رغبتهم في شراء سندات صندوق النقد الدولي، وألححت الصين عن نيتها استثمار ما يصل إلى 50 مليار دولار أمريكي، بينما تعتزم البرازيل وروسيا استثمار 10 مليار دولار أمريكي لكل منهما.

ويمكن تداول السندات في إطار القطاع الرسمي والذي يضم جميع الدول الأعضاء بالصندوق وبنوكها المركزية و15 مؤسسة متعددة الأطراف، وتحتسب هذه السندات على أساس حقوق السحب الخاصة، وسيتم دفع الفوائد كل ثلاثة أشهر بناء على أسعار الفائدة الرسمية لحقوق السحب الخاصة، وسيكون الحد الأقصى الاستحقاق للسندات 5 سنوات. وقد زادت الالتزامات بموجب هذه الترتيبات لصندوق النقد الدولي إلى أكثر من 100 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 150 مليار دولار أمريكي) في عام 2009، حيث استجاب الصندوق بمرونة للحاجات المالية للدول الأعضاء خلال الأزمة.¹

ثالثاً: إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة وإصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق

1- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة

جاء ذلك بعد اجتماع قمة العشرين في مدينة لندن في أبريل 2009 التي اعتمدت خطة دعم قيمتها 1.1 تريليون دولار من أجل معالجة الأزمة المالية العالمية، وبذلك وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ستحصل الدول الناشئة والدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتداء من 28 أوت 2009 بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية (85 %) من الأصوات، يمكنها استعمالها كهامش سيولة وقائي ووسيلة لتخفيف الحاجة إلى التأمين الذاتي المفرط، وتسمح عملية تخصيص الدول الأعضاء ببيع مخصصاتها كلياً أو جزئياً إلى دول أخرى بالعملة الصعبة لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أو شراء بعض المخصصات لإعادة توزيع احتياطياتها. تجدر الإشارة إلى أن عملية التخصيص هذه تتم بالتناسب مع حصص العضوية لكل بلد، وأنها تسمح بتزويد كل بلد من حقوق السحب الخاصة بحوالي 74 % من حصته، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الدول الأعضاء من حوالي 33 مليار دولار (24 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة) إلى ما يعادل 283 مليار دولار ويعتبر البعض أن عملية التوزيع هذه تتسم بالدقة والتكافؤ لأنها تسمح باستفادة الدول المنظمة للصندوق بعد عام 1981 والتي تشكل أكثر من خمس الأعضاء الحاليين للصندوق، كما أنها تجسد مثالا للتعاون الدولي لمواجهة الأزمة.²

2- إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق

باستكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة، وافق مجلس المحافظين على إصلاحات نظام الحصص والحوكمة، بما في ذلك إجراء تعديل مقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق بشأن إصلاح المجلس التنفيذي. وتقضي هذه الإصلاحات، متى دخلت حيز التنفيذ، بزيادة حصص العضوية بمقدار الضعف لتصل إلى نحو 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتحويل ما يزيد على 6% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية ومن البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل، وحماية أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية. وإضافة إلى ذلك، ستؤدي إصلاحات عام 2010 إلى تشكيل مجلس تنفيذي يختار كل أعضائه

¹ Jonthan , E Sanfrid, Martin A. Weiss, op cit, P :13-14

² - لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 11.

بالانتخاب، وخفض حجم التمثيل المجمع للاقتصاديات الأوروبية المتقدمة في المجلس التنفيذي، الذي يضم 24 عضواً، بإلغاء اثنين من مراكز المديرين التنفيذيين لصالح البلدان الأعضاء من الأسواق الصاعدة، كما ستتاح فرصة أكبر لتعيين مدير تنفيذي مناوب ثانٍ لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم بلدانا متعددة.

وفي إطار قرار مجلس المحافظين الذي اعتمد زيادات الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة الحصص، لن تدخل زيادة الحصص حيز التنفيذ إلى حين استيفاء ثلاثة شروط عامة هي:¹

◀ أن يوافق عدد من الأعضاء لا تقل أصواتهم عن 70 % من مجموع القوة التصويتية في 5 نوفمبر 2010 على زيادة الحصص.
◀ أن تكون تعديلات عام 2008 المعنية بنظام الحصص والعضوية (أو التعديل السادس لاتفاقية تأسيس الصندوق) قد دخلت حيز التنفيذ.

◀ وأن يكون تعديل عام 2010 المقترح لإصلاح المجلس التنفيذي قد دخل أيضا حيز التنفيذ.

وقد أجرى المجلس التنفيذي مراجعات لمسار التقدم نحو تنفيذ مجموعة إصلاحات عام 2010 المعنية بنظام الحصص والحوكمة في شهر جوان وشهر سبتمبر وشهر ديسمبر 2012 وكذلك في شهر أبريل 2013. وفي 30 أبريل 2013، بلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا على الزيادة المقترحة في حصصهم 149 عضواً يمثلون 77.42 % من حصص عضوية الصندوق، وبالتالي تم استيفاء الشرط الأول، وتم استيفاء الشرط الثاني مع دخول التعديل السادس لاتفاقية تأسيس الصندوق، في إطار إصلاحات عام 2008 المعنية بنظام الحصص والعضوية، حيز التنفيذ في شهر مارس 2011 (وقد أدى هذا التعديل أساساً إلى زيادة الأصوات الأساسية لأعضاء الصندوق بواقع ثلاثة أضعاف ووضع آلية للحفاظ على نسبة الأصوات الأساسية في مجموع الأصوات، كما نص على تعيين مدير تنفيذي مناوب ثانٍ في الدوائر الانتخابية التي تضم أعداد أكبر من البلدان). ويتطلب الشرط الثالث موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء ممن تشكل أصواتهم % من مجموع القوة التصويتية على إجراء هذا التعديل. وفي 30 أبريل 2013، بلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا على التعديل المقترح 136 عضواً يمثلون 71.31% من مجموع القوة التصويتية، وبالتالي لم يستوف هذا الشرط بعد.

3- مراجعة صيغة الحصص

تخصص لكل بلد عضو حصة في الصندوق تكون ممتثلة لمركزه النسبي في الاقتصاد العالمي، وفقاً للتقديرات توضع من خلال صيغة الحصص. وتحدد الحصص حجم التزامات البلد المالية تجاه الصندوق، وتضع الأساس لاتخاذ القرار بشأن حجم استفادة البلدان الأعضاء من موارد الصندوق، كما تحدد أنصبة البلدان الأعضاء في التوزيعات العامة لحقوق السحب الخاصة، فضا على ارتباطها الوثيق بالقوة التصويتية للبلدان الأعضاء.

وكانت إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في عام 2010 قد دعت إلى إجراء مراجعة شاملة لصيغة حصص العضوية بحلول شهر جانفي 2013 وعقدت أولى مناقشات المجلس الرسمية بشأن هذه المراجعة الشاملة في شهر مارس 2012. وعقد المجلس مناقشات رسمية أخرى حول هذه المراجعات الشاملة في يوليو وسبتمبر ونوفمبر 2012، فضلاً على جلسة المناقشات الختامية في يناير 2013، كذلك عقدت جلسة مناقشات غير رسمية في شهر جوان من عام 2012. وفي ختام المراجعات في جانفي 2013، رفع المجلس

¹ - صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 52.

التنفيذي تقريره عن نتائج المراجعات إلى مجلس المحافظين. وأشار المجلس التنفيذي في تقريره إلى إحراز تقدم كبير في تحديد أهم العناصر التي قد تشكل الأساس في التوصل إلى اتفاق نهائي حول الصيغة الجديدة للحصص. وتم الاتفاق على أن الأسلوب الأمثل للتوصل إلى توافق واسع في الآراء حول صيغة جديدة للحصص سيكون في سياق المراجعة الخامسة عشرة وليس على أساس مستقل.

وحدد التقرير مجالات الاتفاق بين أعضاء المجلس ومجالات الاختلاف في الآراء التي يتعين إجراء مزيد من المناقشات حولها. وغطت مناقشات المجلس مجموعة واسعة من القضايا التي شملت، من بين أمور أخرى، المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها المراجعة، ودور متغيرات صيغة الحصص الحالية وقياسها، والأوزان التوجيهية النسبية لهذه المتغيرات، والمجال المتاح لإضفاء مزيد من التبسيط على الصيغة، ومزايا إضافة متغيرات جديدة. كذلك استنارت المناقشات مجموعة كبيرة من عمليات محاكاة الإصلاحات البديلة الممكنة وبالعامل الفني المكثف الذي قام به خبراء الصندوق، بما في ذلك كيفية رصد الاحتياجات المحتملة إلى موارد الصندوق، والانفتاح والتزابط، والمقاييس البديلة للانفتاح المالي، وقياس مساهمات البلدان الأعضاء المالية في موارد المؤسسة وتم الاتفاق على أن المبادئ التي ارتكزت عليها إصلاحات عام 2008 بشأن نظام الحصص والأصوات لا تزال صالحة للاسترشاد بها في مراجعة صيغة الحصص. ومن ثم، وردت الإشارة إلى ضرورة أن تتسم صيغة الحصص بالبساطة والشفافية، وأن تتسق مع ما تؤديه الحصص من أدوار متعددة، وأن تتمخض عن نتائج تحظى بقبول عام من البلدان الأعضاء، ويكون تنفيذها ممكنا من المنظور الإحصائي استنادا إلى بيانات تتسم بالحدثة والجودة العالية ومتاحة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على ضرورة الاستمرار في اعتبار إجمالي الناتج المحلي أهم المتغيرات في الصيغة وإعطاؤه أكبر وزن مع إمكانية زيادة هذا الوزن لاحقا. ولاقت مسألة زيادة وزن هذا المتغير تأييدا كبيرا، لاسيما إذا حذف متغير مدى التغير في المقبوضات الجارية والتدفقات الرأسمالية، بينما فضل مديرون تنفيذيون آخرون إما الإبقاء على الوزن الحالي أو المحافظة عليه بالتناسب مع وزن متغير الانفتاح. وقد وردت الإشارة إلى أنه سينظر في إمكان تعديل وزن إجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية في متغير مزيج إجمالي الناتج المحلي¹.

وتم الاتفاق كذلك على ضرورة الاستمرار في إعطاء أهمية لدور متغير الانفتاح، الذي يعمل على رصد مدى اندماج البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي، عند وضع صيغة الحصص، مع مراعاة النظر بتعمق في المشاغل التي يثيرها هذا المتغير ومعالجتها. وتم النظر باستفاضة في دور متغير مدى التغير الذي يعمل على رصد احتمالات احتياج البلدان الأعضاء إلى موارد الصندوق، وقد لاقت فكرة حذف هذا المتغير من الصيغة تأييدا واسعا. وقد ربط بعض المديرين التنفيذيين تأييدهم لحذف هذا المتغير بشرط تنفيذ عناصر أخرى في المجموعة المتكاملة من الإصلاحات، منها كيفية إعادة توزيع الوزن المخصص لهذا المتغير ومدى كفاية التدابير التي تتخذ لحماية أفقر البلدان الأعضاء. وظل بعض المديرين على رأيه بأهمية دور مقياس مدى التغير.

وأحاط المجلس علما بالنتيجة التي خلص إليها خبراء الصندوق والتي تفيد بوجود أدلة تجريبية محدودة على العلاقة بين مدى التغير والطلب الفعلي على موارد الصندوق وبأن هناك صعوبة في تحديد مقياس أفضل، وقد أبدى المديرون تأييدا كبيرا لفكرة الإبقاء على متغير الاحتياطيات، بوزنه الحالي والذي يعد بمثابة مؤشر لقياس القوة المالية لدى البلدان الأعضاء ومدى قدرتها على المساهمة في موارد الصندوق.

وقد نظر المديرون التنفيذيون في الخيارات المتاحة لإدراج مقياس جديد للمساهمات المالية ضمن الصيغة، وجاءت الآراء ما بين مؤيدة ومعارضة لمثل هذا الإصلاح وتم الاتفاق على النظر، في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة، في إمكانية وكيفية مراعاة

¹ - المرجع السابق: ص 52.

المساهمات المالية الطوعية الضخمة التي تتم من خلال التعديلات المخصصة. وتم الاتفاق بوجه عام على أن تظل صيغة الحصص مشتملة على عامل تقليص للمساعدة على الحد من تأثير الحجم في صيغة الحصص. وتم الاتفاق أيضا على ضرورة اتخاذ التدابير لحماية صوت البلدان الأعضاء الأفقر ومستوى تمثيلها.¹

4- المراجعة العامة الخامسة عشر للحصص

تقرر تقديم موعد مراجعة الصندوق الدورية القادمة لحصص العضوية - أي المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص - بنحو عامين لاستكمالها في جانفي 2014، وسوف يكون عمل المجلس التنفيذي على مدار العام في مراجعة صيغة الحصص بمثابة الأساس الذي يستند إليه المجلس في الاتفاق على صيغة جديدة للحصص في سياق عمله في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة. وينبغي لأي تغييرات في الحصص الحصول على موافقة مجلس المحافظين الأعضاء بأغلبية % 85 من مجموع القوة التصويتية، ولا يمكن تغيير حصة البلد العضو دون الحصول على موافقته.²

رابعا: وضع الأساسيات الاقتصادية الصحيحة للنظام الاقتصادي

حدد صندوق النقد الدولي أربعة مجالات رئيسية للمساعدة في وضع الأساسيات السليمة للنظام الاقتصادي، وبالتالي منع وقوع الأزمات في المستقبل، وهي: تحسين التنظيم، تحسين الرقابة تحسين ترتيبات التمويل وتحسين التعاون الدولي. وقد بدأ العمل في 2009 لمعالجة هذه المجالات أو المساهمة في تسويتها بالعمل على³:

- تحسين أعمال التنظيم والرقابة في القطاع المالي: حيث يتعين على الصندوق توسيع الحدود التنظيمية أو نطاق التنظيم لكي يشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطر اقتصاديات محلية والأسواق الأجنبية. كذلك يتعين تعزيز الانضباط السوقي، ويجري اتخاذ المبادرات التي تكفل الحد من تضارب المصالح فيما بين هيئات التصنيف الائتماني وتحسين إجراءات العناية الواجبة تجاه المستثمرين. وأخيرا، يتعين على البنوك المركزية مراجعة الأطر الموضوعية لاحتياطي السيولة النظامية، وينبغي أيضا تحسين البنية التحتية التي تركز عليها أسواق المال.
- تحسين ترتيبات التمويل بما يتكيف مع احتياجات البلدان الأعضاء وظروف السوق المتغيرة، حتى يشجع البلدان على الاستعانة بالصندوق في مرحلة مبكرة.
- تحسين الرقابة الثنائية التي تركز على المخاطر النظامية، وبحث التداعيات الدولية التي تهدف إلى الجمع بصورة أفضل بين القطاع الاقتصادي الكلي والعمل المعني بالقطاع المالي
- تحسين التعاون الدولي والرقابة متعددة الأطراف.

¹ - المرجع السابق، ص 52.

² - المرجع السابق، ص 53.

³ - صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009، ص ص 13-14.

خامسا: مساعدة البلدان منخفضة الدخل

بينما انتقلت الأزمة المالية العالمية إلى البلدان النامية بعد أن اجتاحت البلدان المتقدمة، أجرى صندوق النقد الدولي إصلاحا غير مسبوق في سياساته المعنية بالبلدان منخفضة الدخل توجت بإعلان زيادة هائلة في الموارد الجديدة من خلال أدواته الإقراضية المستحدثة. وقد أسفرت هذه الجهود واسعة النطاق عن تحويل طبيعة العلاقة بين الصندوق وبلدانه الأعضاء التي تواصل السعي الحثيث للتغلب على تأثير أزمة لم تشترك في صنعها. ويرتكز رد فعل صندوق النقد الدولي على زيادة كبيرة في قروض الصندوق الميسرة للبلدان منخفضة الدخل، وهي زيادة تجاوزت المستويات التاريخية بأربعة أضعاف.¹

واستنادا إلى هذه الجهود أنشأ صندوق النقد الدولي هيكلًا جديدًا لتسهيلات التمويل الميسرة. وبناء على ذلك، سوف تصبح هذه التسهيلات أكثر مرونة وملائمة للتنوع المتزايد الذي تتسم به البلدان منخفضة الدخل، وهذه الأدوات الجديدة هي:²

1- التسهيل الائتماني الممدد (FEC) *facilite élargie de crédit*

يأتي خلفا لتسهيل النمو والحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الرهن، مع فترة سماح مدتها 5.5 سنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات.

2- تسهيل الاستعداد الائتماني (FCC) *facilité de crédit de confirmation*

يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل. ويحل هذا التسهيل محل عنصر الموارد المرتفعة الذي يتضمن "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" ويمكن استخدامه في مجموعة كبيرة من الظروف، بما في ذلك الاستخدام على أساس وقائي. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الرهن، مع فترة سماح مدتها 4 سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته 8 سنوات.

3- التسهيل الائتماني السريع (FCR) *facilité de crédit rapide*

يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة. ويأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق، ويمكن استخدامه بمرونة في مجموعة كبيرة من الظروف. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الرهن، مع فترة سماح مدتها 5.5 سنة وأجل استحقاق نهائي مدته 10 سنوات. إضافة إلى هذه الأدوات فقد أعلن صندوق النقد الدولي عددا من المبادرات الإضافية:

- وافق الصندوق على زيادة موارده المتاحة للإقراض بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل لتلبية الطلب المتوقع على هذه الموارد والذي يبلغ حوالي 17 مليار دولار أمريكي حتى نهاية 2014.
- سوف تحصل البلدان منخفضة الدخل بصفة استثنائية على إعفاء من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق حتى نهاية 2011 على أدوات الإقراض الميسرة من الصندوق.

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي، تحركات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية: تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل، ص 1.

² - Factsheet, le soutien du FMI aux pays à faible revenue, International monetary fund, <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/poorf.htm> consulter le 03-04-2021

- وافقت البلدان الأعضاء أيضا على تخصيص لوحات حقوق السحب الخاصة بما يعادل 250 مليار دولار أمريكي توزع على جميع البلدان الأعضاء حسب حصص عضويتها في الصندوق، ما أدى إلى تخصيص ما يزيد على 18 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة للبلدان منخفضة الدخل بهدف زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي وتخفيف ضغوطها التمويلية¹.

المطلب الثاني: إعادة نظر صندوق النقد الدولي في سياساتها

مع وقوع الاقتصاد العالمي فريسة لأزمة هي الأسوأ منذ عدة عقود، بادر الصندوق بتعبئة الجهود على جبهات متعددة بغية مساندة بلدانه الأعضاء، عن طريق إصلاح الحوكمة في الصندوق والاسترشاد بخبراته السابقة في البلدان المختلفة لتقديم المشورة الكفيلة بإيجاد حلول على مستوى السياسات.

أولا: إصلاح الحوكمة المالية العالمية وحوكمة الصندوق

1- إصلاح الحوكمة المالية العالمية: دفع فشل نظام الحوكمة المالية العالمي السائد في التنبؤ بوقوع الأزمة المالية العالمية 2008 ومنع انتشارها بين الدول، إلى تصاعد الأصوات دوليا للمطالبة بإعادة النظر في هذا النظام، عن طريق تبني إصلاحات مبنية على أساس المشاركة، وهو ما سنوضحه في العنصرين التاليين:

أ. فشل النظام الحالي: بينت الأزمة المالية الأخيرة الضعف العميق لبنية الحوكمة العالمية، حيث بين نظام الحوكمة السائد عن عجزه في التنبؤ أو كبح أو مواجهة التقلبات المالية. إن الحاجة إلى حوكمة مالية عالمية فعالة يتطلب توازن أفضل بين قطبي العملة المالية، أي بين النشاط المالي الخاص من جهة، والحوكمة المالية العمومية من جهة أخرى. كما بينت الأزمة المالية العالمية عجز نظام الحوكمة المالية العالمي في صد مختلف العوامل التي أدت إلى ظهور الأزمة على غرار توسع الفقاعة المالية، عجز البنوك المركزية عن إزالة التضخم من السوق العقاري، مخاطرة المتعاملين في القطاع الخاص... الخ².

إن إخفاقات نظام الحوكمة المالية العالمي السائد تتعدى إيجابياته، فبداية يمكن القول بأن هذا النظام يتكون أساسا من مؤسسات تطورت كنتيجة لرد فعل على مشاكل خاصة حدثت خلال الثلاثين سنة الأخيرة. من جهة أخرى فإنه حتى وإن قامت هذه المؤسسات بالعمل جنبا إلى جنب فإنه لا يوجد تقسيم واضح للعمل فيما بينها، ويرجع هذا المشكل أساسا إلى كون حوكمة الأسواق المالية مسألة تمس الصلاحيات الوطنية والدولية، الشيء الآخر الذي يعاب على الحوكمة المالية العالمية هو عدم مقدرتها على اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب، ودليل ذلك أن بنك المدفوعات الدولية عام 2007 شخص عدة مشاكل هيكلية في النظام المالي الدولي، إلا أن ما حدث هو بقاء هذا التشخيص في مرحلة البحث والملاحظة ولم يتبع بأي إجراءات.

ب. التوجه نحو إصلاحات مبنية على المشاركة: إن الشرط الأساسي لكي تكون عملية الإصلاح ناجحة وشرعية هو أن تتبع من تعاون دولي يضم كل من الدول الفقيرة والدول الغنية على حد سواء.

لقد تم تسجيل تقدم في عدة نقاط أثناء مؤتمر لندن لمجموعة العشرين، لكن يبقى من الضروري تدقيق بعض التحولات الأساسية في أقرب الآجال. من بين أهم النقاط التي حصل فيها تقدم ملحوظ هي جلب انتباه الجمهور وتفعيل النقاش حول موضوع الحوكمة المالية. يرى العديد من الاقتصاديين بأن القيام بعملية إصلاح مؤسسي للحوكمة المالية سيؤدي حتما إلى المطالبة بحماية أكبر اتجاه

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص2

² - محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، ص ص 249، 250.

عدم الاستقرار النظامي بدلا من الاعتماد على المخاطرة، كما أن إتباع هذا الطريق سيقودنا حتما إلى نقل معنى المشاركة من المشاركة في الثروة إلى المشاركة في الموارد الدولية.

قد تبني الإصلاحات المبنية على المشاركة كمبدأ معياري مبدأ التكافؤ، أي المبدأ الذي يطالب بتناسب تكلفة وفوائد منفعة ما من القوانين التي اتخذت بموجبها القرارات المتعلقة بهذه المنفعة. يفرض جوهرها مبدأ كهذا بأن يكون للمعنيين بمنفعة عامة عالمية (سواء كانوا مؤيدين أو غير مؤيدين) كلمتهم في القرار المتعلق بكيفية تنظيمها أو مراقبتها من أجل ضمان أقصى مستويات الفعالية.

2- إصلاح حوكمة الصندوق: في سياق العمل على تدعيم شرعية الصندوق، اتفق الأعضاء في نوفمبر 2010 على إجراء إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة. وهذه الإصلاحات، التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، سوف تضمن أيضا احتفاظ البلدان النامية الصغيرة بتأثيرها في الصندوق.

وفي 15 ديسمبر 2010، وافق مجلس المحافظين على إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وتتضمن هذه الإصلاحات مضاعفة حصص الصندوق، مما سيؤدي إلى تحويل نسبة من أنصبة الحصص الكلية تزيد على 6 نقاط مئوية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، مع حماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان. كذلك سيؤدي الإصلاح إلى مجلس تنفيذي أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء يختار كل أعضائه بالانتخاب.

وحتى تدخل الإصلاحات المقترحة حيز التنفيذ، يجب أن يوافق على تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء البالغ عددها 188 بلدا (أو 113 بلدا من الأعضاء) تشكل أصواتها 85% من مجموع القوة التصويتية، كما يجب أن يوافق بلدان أعضاء لا تقل أصواتها عن 70% من مجموع القوة التصويتية في 5 نوفمبر 2010 على إجراء الزيادات اللازمة في حصصها. وهناك عدد أكثر من كاف من البلدان الأعضاء وافق بالفعل على إجراء التعديلات المطلوبة في اتفاقية تأسيس الصندوق، لكن هذه البلدان لا تمثل قوة تصويتية كافية في الصندوق - حيث تمثل 76% فقط من النسبة اللازمة التي تبلغ 85%، وقد وافقت بلدان أعضاء تمثل أكثر من 78% من مجموع الحصص على إجراء زيادات في حصصها.

وتأتي مجموعة الإصلاحات المتفق عليها استكمالا لإصلاحات نظام الحصص والأصوات المتفق عليها في أبريل 2008، وقد دخلت حيز التنفيذ في 3 مارس 2011 وبموجب هذه الإصلاحات حصل 54 بلدا عضوا على زيادة في حصة عضويته وكانت الصين، كوريا، الهند، البرازيل والمكسيك أكثر البلدان استفادة من هذه الزيادة. وهناك 135 بلدا عضوا آخر، منها بلدان منخفضة الدخل، زادت قوتها التصويتية مع زيادة الأصوات الأساسية، وهي نسبة مئوية ستظل ثابتة من مجموع الأصوات. ومع المراجعة العامة الرابعة عشرة، سوف تبلغ نسبة الحصص المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية 9 نقاط مئوية¹.

ثانيا: توجه صندوق النقد الدولي نحو ترسيخ نموذج المقرض الأخير

فرضت العولمة المالية لسنوات التسعينيات ضرورة قيام صندوق النقد الدولي بإعادة النظر في شروط تدخله، إذ يلعب القطاع الخاص اليوم دورا رئيسيا في الحركة الدولية لرؤوس الأموال سواء من جهة المدينين أو الدائنين وكذلك من جهة المستثمرين. لا يكمن المشكل

¹ - صحيفة الوقائع، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

بالنسبة للدول الناشئة التي أنظمت حديثاً إلى العولمة المالية في الكيفية التي سيقدم بها الصندوق التمويل الذي لم تأت به أسواق رأس المال، ولكن يكمن في الكيفية التي سينظم بها نشاط الأسواق والتي قد تشكل تحدياً كبيراً.¹

كانت الدول الناشئة في سنوات التسعينيات تتجه نحو التحلي أو الاستغناء عن خدمات صندوق النقد الدولي نظراً لتوفر أسواق دولية لرأس المال في المتناول، إلا أن الأزمات المالية التي شهدتها هذه الفترة أدت إلى كبح هذا التوجه. ولعب الصندوق دوراً كبيراً في مواجهة هذه الأزمات في الوقت الذي كانت أدوات تدخله مصممة لمواجهة العجز في الحساب الجاري وليس التقلبات المفاجئة لحساب رأس المال. كما وبرز دور المقرض الأخير الذي يقوم به الصندوق في عدة محطات سابقة وهو يسعى إلى تعزيزه خاصة بعد كشف الأزمة الأخيرة عن نقاط ضعف عديدة في سياسات الصندوق وفيما يلي عرض لأهم تحركات الصندوق في مرحلة ما قبل الأزمة وفي مرحلة ما بعد الأزمة والتي سعى من خلالها إلى القيام بدور المقرض الأخير على الساحة الدولية:

1- تطور شكل التزامات صندوق النقد الدولي: إن مقارنة المساعدات المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي في مختلف المناطق يظهر جيداً حجم وأهمية هذه المساعدات، فبالنسبة للدول التي لا تملك هيكل تسمح بالخوض في العولمة المالية (خاصة إفريقيا) فإن تدخلات الصندوق تساعد على مساندة التنمية العمومية المضافة إلى تمويل البنك الدولي والقروض التي تمنحها الدول المتقدمة. من جانب آخر، يبقى صندوق النقد الدولي بمثابة الشريك على المدى الطويل بالنسبة لبعض الدول الكبرى التي تملك منفذ على سوق رؤوس الأموال، ولكنها لا تزال تعمل على تنفيذ برنامج لتحويل اقتصادياتها بمساندة الصندوق، وهو حال الأرجنتين في أمريكا اللاتينية وكذلك حال العديد من الدول في أوروبا الشرقية.

في الأخير، وبالنسبة للدول الناشئة والتي تستقبل تدفقات كبيرة من رأس المال ولكن تبقى حساسة العمليات السحب المفاجئ، فالصندوق بالنسبة لها بمثابة العون المكلف بتنسيق إدارة الأزمات والمسئول عن وظيفة المقرض الأخير على المستوى الدولي.

بالرغم من زيادة موارد الصندوق عام 1995، إلا أن الأزمة المالية العالمية (2008) قد بينت بأن موارد الصندوق تبقى في مستوى غير كاف من أجل مواجهة أزمات نظامية كبرى، وهو ما جعل الصندوق يطالب بمصادر تمويل جديدة.²

2- تطور الاقتراض الاحتياطي لصندوق النقد الدولي:

بالرغم من أن صندوق النقد الدولي كان يسعى دوماً إلى تحديث أدواته الإقراضية حسب ما يتناسب مع أوضاع ومتطلبات دوله الأعضاء، إلا أن الأزمة المالية (2008) قد أظهرت عدم تماشي أدواته مع حجم هذه الأزمة والأوضاع الاقتصادية العالمية الحديثة.

سعى الصندوق إلى الاستجابة لمتطلبات دوله الأعضاء من خلال إقراره في أكتوبر 2008 عن إنشاء تسهيل جديد سمي بالتسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل، ويهدف صندوق النقد الدولي عبر تصميمه لهذا التسهيل إلى تحسين أوضاع السيولة على مستوى الأسواق المالية العالمية، والحد من انتشار الضغوطات التي تواجه الاقتصاديات ذات الأساسيات السليمة.

من جانب آخر وفي إطار توجه الصندوق الرامي إلى تكييف أدواته الإقراضية، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على القيام بإصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق، وتهدف هذه العملية إلى زيادة المرونة فيما يقدم من قروض إلى جانب ترشيد الشريطة وجعلها عاملاً مساعداً لاستجابة فعالة لمختلف احتياجات البلدان الأعضاء.

¹ - صحيفة الوقائع، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 23

² - محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص 249-251.

وفي إطار التدابير المتخذة لإصلاح نظام الإقراض في الصندوق أعلن هذا الأخير في مارس 2009 عن إنشاء تسهيل جديد سمي بخطة الائتمان المرن وهو يقوم بدور يشبه وظيفة وثائق التأمين لحماية الدول التي تتسم بقوة أدائها الاقتصادي، وتهدف هذه السلسلة من الإصلاحات في طريقة التدخل المالي لصندوق النقد الدولي إلى رسم معالم نموذج جديد لمؤسسة تستطيع القيام بدور المعرض الأخير على الساحة الدولية.

لقد سمحت الإجراءات الجديدة لتدخل صندوق النقد الدولي بتمديد حدوده في عدة مجالات، إلا أنه لم يتخلص بعد من طابع المؤسسة حكومية، حيث أن مثليه هم قبل كل شيء مسئولين سياسيين. يعتبر ترسيخ صندوق النقد الدولي لدور المقرض الأخير على الساحة الدولية في ظل الهيكل الجديد للنظام المالي الدولي أحد الخيارات الممكنة، إلا أن سعي صندوق النقد الدولي للانفراد بهذا الدور على الساحة الدولية لن يتحقق إلا في حالة ما إذا توفرت الموارد اللازمة وأعطيت للصندوق كامل الصلاحيات التي تمكنه من أداء هذا الدور بشكل فعال.

ثالثاً: إعادة النظر في سياسة إدارة المخاطر النظامية

قرر صندوق النقد الدولي وأمام تنامي المخاطر النظامية العالمية إصلاح هذا الوضع عبر القيام بتحديد مواطن الخلل أولاً ثم القيام باقتراح وتبني الحلول المناسبة، وحدد الصندوق عدة إختلالات في إدارته للمخاطر النظامية العالمية وقد جاءت كالتالي:¹

1- عجز منهج اللمسة الخفيفة: يقوم منهج اللمسة الخفيفة الذي يتبعه صندوق النقد الدولي في التنظيم المالي على مبدأ التدخل المحدود أو الجزئي، حيث يقوم على افتراض أن الانضباط في الأسواق المالية يؤدي إلى القضاء على السلوكيات المنهورة، وأن الابتكار المالي يعمل على توزيع المخاطر وليس تركيزها.

يسعى صندوق النقد الدولي إلى توسيع حدود التنظيم المالي لكي يشمل المؤسسات والأسواق النظامية التي تعمل خارج نطاق تغطية الجهات التنظيمية، ولقد خلص الصندوق في هذا الصدد إلى ضرورة معالجة مواطن الضعف التالية:

• يتعين توسيع الحدود التنظيمية لكي تشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطر على الاقتصاد، وينبغي المحافظة على مرونة التنظيم لمواكبة الابتكارات.

• يتعين تعزيز الانضباط السوقي، حيث وجهت انتقادات عديدة لإخفاق هيئات التصنيف الائتماني في تقدير المخاطر.

• الحد من مساهمة الاتجاهات الدورية في العمل التنظيمي والمحاسبي، حيث يرى الصندوق بأن زيادة مقدار رأس المال الإلزامي المطلوب من البنوك في فترات الانتعاش سيؤدي إلى تكوين هامش احتياطي يمكن أن تستند إليه البنوك في فترات الهبوط.

• يتعين سد فجوة المعلومات عبر زيادة الشفافية في تقييم الأدوات المالية المركبة (المعلومات المتعلقة بالمعاملات خارج السوق الرسمية وخارج الميزانية العمومية).

2- قصور السياسات الاقتصادية الكلية: يرى صندوق النقد الدولي بأنه من الضروري مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية كونها لم تراعى المخاطر النظامية، ولقد خلص الصندوق في هذا الشأن إلى مجموعة من نقاط الضعف التي ينبغي التركيز عليها:

¹ - المرجع السابق، ص ص 243-244.

• ينبغي تحريك السياسة النقدية في مواجهة المخاطر النظامية، حيث عادة ما تكون هذه السياسة أداة كفيلة للتعامل مع طفرات الائتمان وأسعار الأصول.

• ينبغي ترسيخ دعائم سياسة المالية العامة في أوقات اليسر، حيث عجزت الكثير من الدول في الفترة السابقة للأزمة على تسديد الدين العام وتخفيض مستويات العجز.

• يتعين معالجة الإختلالات العالمية الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية، من خلال قيام صانعي السياسات باستخدام السياسات الهيكلية والاقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين المدخرات والاستثمارات.

3- ضعف التنسيق الدولي: أكدت الأزمة المالية العالمية على الحاجة إلى توجيه صندوق النقد الدولي لرسائل أوضح، وكذلك إلى توثيق التعاون الدولي، ولقد خلص الصندوق في هذا الشأن إلى ضرورة تبني إجراءات سريعة في المجالات التالية:

• يجب أن تكون التحذيرات أكثر تركيزاً وتحديداً، وهو ما يسعى الصندوق إلى تحقيقه بالتعاون مع منتدى الاستقرار المالي للوصول إلى آلية جديدة للإنذار المبكر.

• يرى الصندوق بأنه بإمكانه القيام بدور قيادي وتزعم مختلف الهيئات والمنظمات المتحركة نحو معالجة المخاطر العالمية كمجموعة السبع ومجموعة العشرين ومنتدى الاستقرار المالي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛

• يرى الصندوق بأنه ثمة حاجة لوضع إطار عالمي موثوق للسيولة، حيث لا تزال عملية الحصول على تمويل أو تأمين كبير مسألة شائكة بالنسبة لمعظم بلدان الأسواق الصاعدة.

رابعا: تعزيز فعالية المساعدة الفنية وتدعيمها: عمل صندوق النقد الدولي في مطلع 2009 على إصلاح محور تركيز المساعدة الفنية، تماشياً مع الإصلاحات التي قام بها في 2008 حتى تكون أكثر فعالية وكفاءة، إذ يقوم هذا الإصلاح على ثلاث ركائز:

• تعزيز تكامل المساعدة الفنية مع العمليات الرقابية والافتراضية، حيث تتمكن من خلاله إدارات المناطق الجغرافية بالقيام بدور قيادي في تحديد استراتيجيات المساعدة الفنية بما يتناسب مع احتياجات البلدان الأعضاء.¹

• تعزيز قياس الأداء وتحسين مردودية التكاليف، من خلال مؤشرات تقيس مدى النجاح الذي يحققه مشروع المساعدة الفنية وما يكلفه لتحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة

• تعزيز الشراكات مع المانحين، ليس الشراكة القائمة فحسب، بل تشمل جهات مانحة جديدة، مثل توقيع اتفاقية شراكة في تقديم المساعدات الفنية مع المفوضية الأوروبية في جانفي 2009. كما قام الصندوق بالتخطيط لإنشاء عدة صناديق استثمارية تهدف هذه الصناديق إلى دعم المساعدة الفنية العالمية المتخصصة، والتي تتضمن أفضل الممارسات الدولية بالتنسيق مع مراكز الصندوق الإقليمية من بينها:

• الصندوق الإستئماني لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي سيدعم المساعدة الفنية الموجهة نحو إنشاء نظام قوي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء؛

¹ - صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009، ص ص 57-59

- الصندوق الإستثماني لإدارة المالية العامة، سيدعم المساعدة الفنية في مجال سياسات سليمة في المالية العامة والميزانية وإدارة الإنفاق العام ومراقبته؛
- الصندوق الإستثماني للسياسة والإدارة الضريبية، يمول المساعدة الفنية لإنشاء أطر سليمة لسياسة الضريبة في البلدان الأعضاء؛
- الصندوق الإستثماني لاستراتيجية الاستمرارية في تحمل الديون، يمول المساعدة الفنية لتحليل وإدارة المخاطر والقدرة على إدارة الاستمرار في تحمل الديون؛
- الصندوق الإستثماني للاستقرار المالي، يدعم أعمال الرقابة وتنظيم المخاطر النظامية ووضع آليات للرقابة الفعالة عبر الحدود، وتصميم شبكات الأمان المالي وإدارة السيولة أثناء الأزمات. إلى جانب الصندوق الإستثماني لإحصاء الأزمة المالية، والصندوق الإستثماني لإدارة الموارد الطبيعية، والصندوق الإستثماني لإدارة النظام العام لنشر البيانات.

خامسا: تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية

عقب إجراء مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام 2011، أطلق الصندوق مبادرات مهمة لتعزيز الرقابة تلبية احتياجات عالم جديد أكثر عولمة ترابطا. وتتضمن هذه المبادرات تجديد الإطار القانوني للرقابة بحيث يغطي التداعيات (كيفية تأثير السياسات الاقتصادية التي يطبقها أحد البلدان على البلدان الأخرى)، وتعميق عملية تحليل المخاطر والنظم المالية، وتعزيز تقييمات المراكز الخارجية للبلدان الأعضاء، ومعالجة المخاوف التي تديها البلدان بسرعة أكبر¹.

وفي إطار الجهود الأوسع نطاقا التي تبذل لإحراز تقدم في خطة العمل المشار إليها، اعتمد المجلس التنفيذي، في جويلية 2012، قرارا جديدا بشأن الرقابة الثنائية الموحدة لتعزيز الإطار القانوني الذي تركز عليه أعمال الرقابة. كذلك ناقش المجلس تقريرا تجريبيا جديدا بشأن الاستقرار الخارجي يقدم تحليلا منسقا واسع النطاق تجرئه أطراف متعددة بشأن القطاع الخارجي في اقتصاديات العالم الكبرى. وفي سبتمبر 2013، صادق المجلس التنفيذي على استراتيجية جديدة للرقابة المالية تقترح خطوات ملموسة ومرتبطة على أساس الأولوية لتعزيز الرقابة المالية - وتم إعداد تقرير عن تقدم سير العمل في هذا الخصوص في سبتمبر 2013. وإزاء تزايد أهمية التدفقات الرأسمالية في النظام النقدي الدولي، أقر المجلس التنفيذي رؤية مؤسسية بشأن تحرير وإدارة هذه التدفقات لكي يسترشد بها الصندوق في أعماله الرقابية وفي تقديم المشورة للبلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فقد تم تعزيز تحليلات المخاطر، وهو ما تم باعتماد منظور عابر للبلدان بالإضافة إلى أساليب أخرى، ويجري تنفيذ تمارين للإنذار المبكر بالاشتراك مع مجلس الاستقرار المالي"، كما يجري العمل على تعزيز التحليلات التي تركز على الروابط بين الاقتصاد العيني والقطاع المالي والاستقرار الخارجي. وقد بذلت جهود أيضا لتحديد وفهم انعكاسات تزايد الروابط المالية والتجارية المتبادلة على أعمال الرقابة (بما في ذلك تقارير التداعيات) وعلى تقديم القروض لدعم شبكة الأمان المالي العالمية.

ومع وصول عدد العاطلين عن العمل إلى 200 ألف مليون نسمة على مستوى العالم، واستمرار زيادة التفاوت بين الدخول في العديد من البلدان، شكل الصندوق في داخله مجموعة العمل المعنية بالوظائف والنمو التي أوصت بخطوات وقدمت إرشادات لتعزيز فعالية الصندوق في مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهدافها المتعلقة بالنمو وتوفير فرص العمل وتوزيع الدخل.²

¹ - المرجع السابق، ص 60.

² - صحيفة الوقائع، تحرك صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي؛ مرجع سبق ذكره، ص 4.

المبحث الثالث: تقييم تدخل صندوق النقد الدولي في حل الأزمة المالية العالمية ل 2008

بعد الحلول والتدخلات التي قام بها صندوق النقد الدولي تجاه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم هذه التدخلات من خلال إلقاء نظرة على الوضع الراهن للاقتصاد العالمي، معرفة مظاهر تعثر هذه المؤسسة المالية الدولية خلال تدخلها لتقديم الحلول، لتتطرق في الأخير إلى دعوات إصلاح صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: وضع الاقتصاد العالمي للفترة 2008-2014 بعد تدخل صندوق النقد الدولي

تعرض التعافي الاقتصادي العالمي للخطر نتيجة للتوترات التي ازدادت كثافة في منطقة اليورو وأوجه الهشاشة في مناطق أخرى من العالم. فقد تدهورت الأوضاع المالية، وتراجعت الاحتمالات المتوقعة للنمو، وتصاعدت مخاطر التطورات السلبية.

أشارت توقعات آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2012 إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، إذ تراجعت الاحتمالات المتوقعة النمو وتصاعدت المخاطر بدرجة حادة خلال الربع الرابع من عام 2011، مع دخول منطقة اليورو في مرحلة خطيرة من الأزمة. وفيما بعد تحسنت آفاق الاقتصاد العالمي من جديد، لكن طريق التعافي لا يزال متعثرا أمام الاقتصاديات المتقدمة. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج العالمي إلى 4% في عام 2014.

أولاً: تعافي النشاط الاقتصادي بعد تباطؤ عام 2012

استقر النشاط في الاقتصاديات المتقدمة وانبعث في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، بدعم من السياسات الاقتصادية. وجاء هذا الانتعاش في أعقاب التباطؤ المسجل في النصف الأول من عام 2012، والذي بدا واضحا في الإنتاج الصناعي والتجارة العالمية، حيث تحسن النشاط العالمي والتجارة العالمية في النصف الثاني من عام 2013.

كذلك هبطت معدلات الاستثمار في الاقتصاديات الرئيسية، بينما انتعش الاستهلاك على نطاق واسع حسب المتوقع -ببطء في الاقتصاديات المتقدمة-، حيث تعثر تقدمه بسبب معدلات التوظيف المنخفضة، وبقوة في العديد من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، حيث واصلت أسواق العمل أداءها الجيد، والأشكال الموالية توضح تطور معدلات الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاديات المتقدمة ومعدلات البطالة في مختلف دول العالم.

وقد ساهمت الإجراءات القوية التي اتخذها صناع السياسات الأوروبيون في تحسين الثقة والأوضاع المالية، وقد تجنب صناع السياسات في الولايات المتحدة خطر السقوط في المنحدر المالي، واعتمدت اليابان سياسات اقتصادية كلية أكثر توسعا في مواجهة تباطؤ النشاط بدرجة فاقت التوقعات.

استأنف النشاط الاقتصادي معدلته السريع بقيادة الأسواق المالية، حيث شهدت الأسواق تحسنا واسع النطاق منذ منتصف عام 2012. وتطورت أسعار الفائدة الأساسية بوجه عام، مع قيام العديد من البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة بتنفيذ تخفيضات متواضعة في أسعار الفائدة استجابة لنوبة تباطؤ النشاط الأخيرة.¹

¹ - المرجع السابق، ص 1-7.

كما وصل معدل نمو الناتج العالمي إلى القاع عند نسبة قدرها 2.25% في الربع الثاني من عام 2012 وبلغ 2.75% في النصف الثاني من العام نفسه. ولكن ومع بداية عام 2013 أشارت المؤشرات إلى تسارع النشاط الاقتصادي، كذلك تشير التنبؤات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل يصل إلى 3.25% في عام 2013 وإلى 4% في عام 2014.

وفي الاقتصاديات المتقدمة، سوف يواصل التعافي التقدم بسرعات متفاوتة، إذ من المتوقع أن يستعيد النشاط الاقتصادي سرعته بدعم من سهولة الأوضاع المالية، والسياسات النقدية التيسيرية واستعادة الثقة، بالرغم من سياسة المالية العامة التي لا تزال متشددة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو.

ثانياً: الولايات المتحدة. نظرة على النشاط الاقتصادي بعد الأزمة

يمضي التعافي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تحسن أسواق الإسكان واستمرار الدعم في الأوضاع المالية، وظل النمو في الولايات المتحدة باهتا خلال عام 2012، انعكاساً لما تركته الأزمة المالية من آثار كبيرة، والضبط المتواصل لأوضاع المالية العامة، وضعف البيعة الخارجية، والصدمات المؤقتة بما فيها الجفاف الحاد الذي أثر على النشاط الزراعي والمخزون. وربما كان لتهدد الوقوع في المنحدر المالي دوراً أيضاً. غير أن أفق التعافي بدأ يظهر. فارتفع نمو الائتمان، وبدأ تيسير أوضاع الإقتراض المصرفي ببطء مقارنة بمستوياته المتشددة، وانتعش نشاط البناء في 2012، وإن كان بمستويات منخفضة، وبدأت أسعار المساكن ترتفع، وازدادت فرص العمل في النصف الثاني من نفس العام، فانخفض معدل البطالة إلى أقل من 8%¹. ويتوقع ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي مع اقتراب من نهاية عام 2013 وأن تزداد سرعته من 2% في 2013 إلى 3% في 2014. كما لا يزال ميزان المخاطر مائلاً نحو الجانب السلبي، وإن كان بدرجة أقل مما كان عليه في 2012، وعلى الصعيد الخارجي، لا تزال المخاطر الأساسية نابعة من تفاقم أزمة المديونية في منطقة اليورو التي تؤثر على الولايات المتحدة من خلال القنوات التجارية والمالية.

ثالثاً: أوروبا وانحسار الأزمة وسط الركود المطول

منذ صدور عدد أكتوبر 2012 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تقلصت مخاطر حدوث أزمة حادة في منطقة اليورو وازدادت الثقة في إمكانية استمرار الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، بفضل إجراءات السياسة الحاسمة على المستوى الأوروبي، واستكمال آلية الاستقرار الأوروبية، والتوصل إلى اتفاق بشأن تخفيف أعباء الديون الأوروبية، إلى جانب تقدم الحكومات الوطنية في إجراء التصحيح الاقتصادي. أدى ذلك إلى تحسين الأوضاع المالية للكيانات السيادية والبنوك بدرجة كبيرة.

غير أن انخفاض فروق العائد على السندات السيادية وتحسن مستوى السيولة المصرفية لم يترجما بعد إلى تحسن أوضاع الإقتراض في القطاع الخاص أو زيادة قوة النشاط الاقتصادي. وقد يتبين أن تحقيق هذه المكاسب ينطوي على تحديات أكبر، نظراً لأن الأوضاع المالية لا تزال معرضة بدرجة كبيرة لحدوث تحولات في مشاعر السوق، مثلما تبين من تجدد التقلبات في أعقاب نتيجة الانتخابات غير الحاسمة في إيطاليا وغيرها من الأحداث. واستمر انكماش الائتمان في منطقة اليورو، مما يرجع بصفة أساسية إلى الأوضاع في الاقتصاديات الهشة، ولا تزال شروط الإقتراض مشددة. ونتيجة لهذا الانتقال المتأخر إلى أوضاع الائتمان انكمش النشاط في منطقة اليورو بنسبة 2.25% في الربع الرابع من عام 2012، مع استمرار حالات الكود العميق عبر معظم الاقتصاديات الصاعدة في منطقة اليورو وانتقال تداعيات الضعف إلى الاقتصاديات الأساسية، مما يزيد من ضعف ديناميكيات النمو على المدى القصير في هذه

¹ - المرجع السابق، ص 51

الاقتصاديات. ويبدو أن الحاجة إلى إصلاح الميزانيات العمومية للقطاعين العام والخاص واستمرار علم اليقين يحولان دون حدوث تعاف قوي في الاستثمار والاستهلاك في كل من الاقتصاديات الهامشية والمركزية، مما أسهم في الارتفاع المطرد في معدلات البطالة في كثير من البلدان.¹

المطلب الثاني: مظاهر تعثر صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية

أرخت الأزمة المالية العالمية بظلالها على صندوق النقد الدولي، وأفقده الكثير من البريق الذي حظي به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الأزمة العالمية ل 2008، ومنذ انفجار الأزمة تدهورت مكانة صندوق النقد الدولي المعنوية والقيادية.

أولاً: فشل أنظمة الإنذار المبكر

تشير التحليلات إلى عدم مواءمة هيكليات وأداء مؤسسات النظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي للأهداف التي تضمنتها وثائق إنشائها، واتسمت هيكليتها بعدم مواءمتها لتطلعات الدول النامية بشكل عام، والدول الفقيرة بشكل خاص. وفي ما يتعلق بالأزمات المالية، فشل صندوق النقد الدولي في إرساء أسس ومؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، على الرغم من أنه يتابع تطوير هذه المؤشرات، ولكنه في الوقت نفسه فشل في التنبؤ بالأزمات، وآخرها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، علماً بأن الجهود المبذولة تجاه بلورة نظام للإنذار المبكر للأزمات ينبغي أن تستمر، على أن يرافقها تعميم مرتكزات ومعالم هذا النظام بالنسبة إلى جميع الدول، والسعي الحثيث إلى تدريب كوادر هذه الدول على استيعاب جميع مكونات النظام.

وفشل صندوق النقد الدولي في إقامة نظام يتسم بالعدالة والكفاءة، بدليل انتشار مشاكل الفقر والبطالة، على الرغم من عقود التنمية لدى الصندوق، واستراتيجيات التنمية الدولية.²

ثانياً: فشل الصندوق في دوره كآخر ملجأ للإقراض

كسب صندوق النقد الدولي دوره كآخر ملجأ للإقراض العالمي في عام 1995، من خلال قمة مجموعة الدول الصناعية السبعة، حيث تم إعطاء صندوق النقد الدولي إمكانية الحصول على الموارد المالية اللازمة من خلال ما يعرف بالاتفاقيات العامة للإقراض، التي أنشئت في عام 1962، والاتفاقيات الجديدة للقرض التي تأسست سنة 1995. دعم صندوق النقد الدولي دوره حتى يكون كآخر ملجأ للإقراض من خلال إنشاء خط تسهيل الاحتياطي التكميلي سنة 1997 الموجه للبلدان التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات.

لكن دور الصندوق كآخر ملجأ للإقراض سرعان ما تراجع، إذ كان غير قادر على توفير الموارد في الوقت المناسب والقدر الكافي. هذا ما حصل في الأزمة الحالية، حيث وقف الصندوق مكتوف الأيدي أمام الطلبات الهائلة على موارده المحدودة، والأكبر من طاقته

¹ - المرجع السابق، ص 45.

² - فؤاد حمدي بيسيسو، فؤاد حمدي بيسيسو، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يومي 19-20 ديسمبر 2009، بيروت، ص 18.

الإقراضية. فاحتفى دور الصندوق كآخر ملجأ للإقراض، لتعوضه خطط الإنقاذ لمختلف بلدان العالم لضخ السيولة في الأسواق المالية العالمية.¹

ثالثاً: فشل صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية

في أول دراسة من نوعها، حصر صندوق النقد الدولي الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية، وقال إن من عناصر الفشل الرئيسية في فترة الراجح الاقتصادي هو عدم القدرة على رصد الخطر الذي تمثله فقاعة أسعار الأصول المتنامية في المشهد الكلي.

وتشير النتائج إلى قصور في التقييمات والرقابة على الأسواق والبنوك العاملة. وحين تفجرت الأزمة لاحقاً كانت ردود أفعال السياسات مكبلة بقيود الهياكل التنظيمية غير المنسقة فيما بينها، وبيانات الإفصاح غير الكافية لتوضيح المخاطر، وأوجه الضعف في نظم إدارة الأزمات وأطر تسوية الأوضاع المصرفية، وخاصة في التعامل مع الضغوط العابرة للحدود. ويشير التحليل الصادر عن الصندوق إلى إخفاقات على ثلاثة مستويات مختلفة:

- لم تكن هيئات التنظيم المالي مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركيزات المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي استطاع احتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الإبتكار وزيادة الرفع المالي، والتي ظلت تتراكم لسنوات طويلة.
- لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي للاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي أسواق المساكن، فقد ركزت البنوك² المركزية على التضخم في الأساس، وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع.

المطلب الثالث: تقييم عام لدور صندوق النقد الدولي أعقاب الأزمة المالية لعالمية

انطلقت في أعقاب الأزمة المالية العالمية عدة انتقادات لصندوق النقد الدولي تمثلت في ضعف أدائها المهني، إذ اتسم الدور المنوط بصندوق النقد الدولي حول نظام الإنذار المبكر للأزمات بالضعف، نتيجة فشله في أداء دور فعال في نشر وتعميم وتوفير المساعدة الفنية المثمرة للدول وحتى في توقع الأزمة.

أولاً: تقييم مشروعية الصندوق

في دراسة قامت بها الشركة الأوروبية بشأن الديون والتنمية والمعروفة باسم (يوروداد)، قالت أن الدول التي تكون في حاجة ماسة إلى الأموال تجد نفسها في موقف ضعيف في تعاملاتها مع صندوق النقد الذي شبهته بأنه كمن يتفاوض وهو يصوب بندقية إلى الطرف الآخر. وأضافت "يوروداد" - التي تضم 48 منظمة غير حكومية من 19 دولة أوروبية- إن صندوق النقد ألحق حوالي 20 شرطاً في المتوسط بكل قرض وافق عليه على مدى العامين المنصرمين. وقالت الدراسة أن الكثير من الشروط تركز على مجالات مثيرة للخلاف سياسياً مثل تخفيضات في أجور القطاع العام أو إصلاح القطاع الخاص. وتغطي دراسة يوروداد 23 قرصاً لصندوق النقد في

¹ - ابن نجيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 255.

² - حسن العلي، صندوق النقد الدولي: 3 إخفاقات أدت إلى الأزمة المالية و5 مناطق ضعف يجب معالجتها، تحت الرابط:

الفترة من أكتوبر 2011 إلى أوت 2013. وفي رده قال صندوق النقد الدولي إن التقرير لا يأخذ في الاعتبار بشكل كامل الظروف الاقتصادية والبيئية وأحوال كل دولة والتي وضعت على أساسها الشروط¹.

كما أوضحت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد في تقريرها لعام 1989، أن برامج التكيف والتصحيح التي طبقت في الدول النامية المثقلة بالديون عادة ما تؤدي إلى انهيار مالي، وشرحت ذلك كالاتي:

- أفضت إجراءات التكيف الانكماشية إلى ضغوط على الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تقل حصيللة الدولة من الضرائب المفروضة على الدخل العالية وعلى الأرباح التجارية والصناعية، الأمر الذي يسبب زيادة في عجز الميزانية.
- التخفيض الحاد في قيمة العملة الوطنية أدى إلى زيادة تكلفة خدمة الديون الخارجية مقدرة بالنقد المحلي، وكذلك زاد من تكلفة واردات القطاع العام، ومن ناحية أخرى فاقم من الضغوط التضخمية.

ومن خلال تقييم الصندوق لسياساته، أجرى صندوق النقد الدولي دراسة تناولت تقييم التطورات المالية في 23 دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، قامت فيها بتنفيذ برامج التصحيح التي يدعمها الصندوق خلال الفترة 1986-1991، وبينت نتائج الدراسة أنه لم يحدث سوى القليل جدا من التحسن في المؤشرات المالية الرئيسية، وأن الأداء المالي الشامل للدول التي نفذت برامج إصلاح اقتصادي كانت مخيبة للتوقعات، وبرر خبراء الصندوق ذلك بأن التغييرات الهيكلية التي ترسي الأساس لتحسين الأداء المالي في المستقبل لم تنعكس بصورة كاملة.

ففي ديسمبر 2007، لاحظ المكتب المستقل لتقييم عمل صندوق النقد الدولي، بأنه من أصل 120 برنامج تم تمويله في 55 بلدا ناميا بين 1995 و2004، فرض الصندوق ما معدلة 17 شرطا للبرنامج الواحد، وهو رقم اعتبر مفرطا، يجب تخفيضه في المستقبل إلى أربعة شروط أو خمسة.

وجاءت أهم دراسة صدرت من البنك الدولي في مارس 1994 تحت عنوان التصحيح الاقتصادي في أفريقيا الإصلاحات والنتائج والتوقعات، وشملت 29 بلدا أفريقيا جنوب الصحراء، وجاءت الدراسة بنتائج مهمة نذكر منها ما يلي:

- كان الأداء الاقتصادي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ككل ضعيفا للغاية ومخيبا للآمال، وحاول خبراء البنك الدولي تفسير ذلك بالقصور في تنفيذ سياسات التصحيح، وليس الخطأ في الإصلاحات نفسها.
- هناك عشرة بلدان أدت السياسات الزراعية والضريبية فيها إلى زيادة أسعار المنتجات بالنسبة للمصدرين ، وهناك 15 بلدا فرضت قيودا شديدة على القطاع الخاص في المجال الزراعي
- بالنسبة لإصلاح الاقتصاد الكلي فإن هناك فقط 5 بلدان حققت زيادة متوسطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2%، بينما في باقي الدول هبط متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.6%، وهبط نمو قطاعها الزراعي إلى 1.6%. والبلدان التي خفضت قيمة عملتها ارتفعت فيه الأسعار المحلية بدرجة كبيرة.
- لم يطرأ سوى تقدم قليل في إصلاح المؤسسات الحكومية والقطاع المالي، ورغم تحول العديد من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص فإن إعادة هيكلة ورسملة هذه البنوك كان أقل نجاحا

¹ - http://www.aleqt.com/2014/04/02/article_838232.html consulter le 18-05-2021

وانتهت الدراسة إلى أن الإصلاحات الهيكلية -رغم أهميتها- فهي غير كافية لتحقيق التنمية المستدامة، لأن ذلك يحتاج إلى عناصر مهمة ذكرها الفريق الذي أعد الدراسة بأنها تتمثل في الاستثمار في رأس المال البشري، والإدارة السليمة، والمؤسسات الفاعلة. كما أظهرت دراسة أن عدد الشروط التي يلحقها صندوق النقد الدولي بقروضه زاد في السنوات القليلة الماضية على الرغم من وعود لتقييد ما يعتبره منتقدوه متطلبات مرهقة.

ثانياً: عدم فعالية الآليات المطبقة

إن الإصلاحات المطبقة بخصوص الإقراض لم تكن عند المستوى المطلوب، حيث أن الامتيازات التي تستفيد منها الدولة التي تعاني من مشاكل في السيولة، بمنحها قروض لمدة ثلاثة أشهر دون برنامج تصحيحي وبلا شروط إصلاح بنيوي، يعتبر حدثاً تاريخياً فيتحول سياسة الصندوق، لكن غير كامل، بحكم أن هذه الامتيازات مقتصرة فقط على البلدان التي بسياسة اقتصادية سليمة.

فالمميز في سياسة الإقراض الجديدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي، هو أن عمليات إعادة الهيكلة البنوية لم تختفي، بل أعيد صياغتها على شكل آخر. فتقديم القروض في ظل السياسة الجيدة أصبح بعد إجراء الإصلاحات، عوضاً عن السابق، فاختلفت لحظة الدفع وطريقة تقييم البرامج فقط، خلافاً لما صرح به الصندوق عن الانتهاء عن معايير الانحياز البنوي.

فقد أعلن في أبريل 2009، تعليق القروض إلى ليتوانيا حتى تحرز تقدماً أكبر في خفض نفقاتها الحكومية، وكانت ليتوانيا قد طالبت دون جدوى أن يكون الهدف هو خفض العجز إلى 7% وليس 5%، متحججة بأنها لم تنفق أكثر من المتوقع، بل أن ناتجها المحلي الإجمالي قد تقلص فجأة، بحيث وصل العجز إلى 12% عام 2008 بدل 5% المتوقعة. وعليه فإن إصلاح الصندوق أقل عمقا مما أعلن عنه، والسياسات القديمة مازالت قائمة.

ضف إلى ذلك، أن إدارة الصندوق لم تتخلى عن السياسة الكينزية المضادة لاتجاه الأزمات الدورية لإيقاف الانكماش، متمثلة في الرفع من معدلات الفائدة، وخفض النفقات العمومية وتحميد الأجور. ففي دراسة حول القروض المقدمة لو بلدان بين أكتوبر 2008 وجانفي 2009، بينت أن الشروط المتعلقة بالموازنات والسياسات النقدية ما تزال متشددة كما في الماضي، ومن بين الأمثلة، ارتفاع معدلات الفائدة الذي بلغ 6% في إيسلندا ولتوانيا وغيرها من الدول.¹

ثالثاً: الأداء السلبي لصندوق النقد الدولي

ارتكز نظام الصندوق المعاصر على ربط سعر العملة الوطنية بعملة دولة أخرى ذات اقتصاد له ثقله الدولي كالولايات المتحدة وأوروبا التي تتمتع بمستوى منخفض التضخم. وارتبط ذلك بمساهمة نظام تثبيت قيمة العملة الوطنية بعملة دولة أخرى في السيطرة على التضخم ومحاولة عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المرتبطة بعملتها. وفي الدول التي تعاني أوضاعاً سياسية ومؤسسات نقدية ضعيفة والتي تتعرض باستمرار للضغوط التضخمية، فإن استهداف نظام سعر الصرف الأجنبي في سياستها النقدية يعتبر ملائماً لمواجهة الضغوط التضخمية النفسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وانتقد هذا نظام إذ أن من مساوئه أنه يجيل الصدمات التي تتعرض لها دولة العملة المرتبط بها إلى الدول المرتبطة بعملتها.

¹ -الحياة الثالثة في الصندوق النقد الدولي، الموقع: <http://www.modiploar.com> consulté le 02-03-2021

- تعتقد بعض المصادر التي قامت بتقييم حصاد أنشطة صندوق النقد الدولي في الدول النامية، خاصة ما يتعلق بالبرامج والسياسات التي فرضها الصندوق على هذه الدول، بكونه حصادا سلبيا وانعكس في الإضرار بهذه الدول، استنادا إلى العوامل التالية:¹
- انعكاسات البرامج التي يقترحها على الدول، إذ إنها مؤذية اجتماعيا وسياسيا، فقد ساهمت البرامج الذي قدمها الصندوق للأرجنتين أثناء أزمته الأخيرة في تخفيض رواتب الأطباء والمدرسين، وتخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية، كما قام الصندوق بربط النخب في دول الجنوب بالنخب العالمية لا بشعوبهم، ومن ثم أضعف العملية الديمقراطية.²
 - صندوق النقد يخدم الدول الغنية نتيجة سيطرة الولايات المتحدة (حصتها 18%) وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا مجتمعة مع الولايات المتحدة لها 38% من القوة التصويتية، مما يؤدي إلى خدمة رجال البنوك والمستثمرين ومؤسسات الدول الصناعية، وفق مصالحها التي تعلق مصالح الدول الفقيرة.
 - يتبنى الصندوق ويفرض على الدول نموذجا إنمائيا معيبا، وتنحصر علاقات الصندوق في صياغة برامج بالبنوك المركزية والوزارات المالية، ولا يشرك في ذلك وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها في الأزمات.
 - ارتكزت برامج الصندوق على توفير الدعم لمؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي، وفي الوقت الذي دعمت فيه الو م أ منتجي الأرز بشكل كبير وتقوم بتأمين 50% من احتياجات هايتي، فقد منعت الحكومة من تقديم أي دعم لمنتجي الأرز في هايتي وفرضت على هايتي فتح أسواقها للأرز الأمريكي.
 - أسهمت سياسات الصندوق في الإضرار بالمرأة، نتيجة رفع تكاليف التعليم الذي أدى إلى انسحاب البنات من المدارس، وكذلك ارتفاع خدمات الصحة.

¹ - الحياة الثالثة لصندوق النقد الدولي، في الموقع: <http://www.modiploar.com> consulter le 19-05-2021

² - فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سبق ذكره، ص 9، 10.

خلاصة الفصل:

منذ إنشائه، ودور صندوق النقد الدولي يتغير نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية، لاسيما أيضا نتيجة فشل آليات المراقبة والإنذار المبكر بالأزمات التي لم تصل إلى التنبؤ بالأزمات، حيث يضعف دور صندوق النقد الدولي، لكن من جهة أخرى وعقب اندلاع الأزمة المالية في 2008، عززت دوره وأعطته مكانة رئيسية في الجهود الحالية لإصلاح النظام المالي العالمي. فخلال السداسي الأخير من العام 2009 تقدمت العديد من البلدان بطلبات مساعدة من صندوق النقد الدولي. وقد تم قطع المزيد من الخطوات على طريق توسيع موارد صندوق النقد الدولي علاوة على زيادة اعتماداته المتوفرة لمساعدة البلدان ذات المشاشة المالية، إلا أن الإصلاحات والتدخلات التي قام بها لم تكن فعالة ولم تأت بنتائج فورية، إذ أن التعافي العالمي ظل متواضعا رغم ما قام به صندوق النقد الدولي من إصلاحات، الأمر الذي أدى إلى انطلاق الدعوات من جديد من أجل إصلاح هذه المؤسسة المالية الدولية المعنية بالحفاظ على الاستقرار المالي الدولي.

الخاتمة العامة

لقد أفصحت مختلف التقارير المعدة من قبل صندوق النقد الدولي أن النظام الرأسمالي شهد حوالي مئة وأربعة وعشرون 124 أزمة مصرفية خلال سبعة وثلاثين سنة 37 سنة، وهذا بداية من عام 1970 إلى غاية 2007. اختلفت أسبابها والظروف المحيطة بها وكذا النتائج المترتبة عليها، وقد عالجنا من خلال هذه الدراسة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 المعروفة بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وتداعياتها على مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي، والتي اعتبرت الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها، وكونها أيضا أصابت أمريكا الدولة التي شكلت ولا تزال قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق فقد تم التطرق إلى جذور هذه الأزمة، وأسبابها بالإضافة إلى نتائجها وأثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، والدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي في الحد من هذه الآثار الكارثية.

ومن خلال هذه الدراسة، اتضح أن عدة أسباب ساهمت في ظهورها وتفاقمها، ولعل من أهمها نجد: تخفيض أسعار الفائدة لمستويات كبيرة، فحصل تحول هائل في الاستثمارات لصالح قطاع العقار، فارتفع بذلك الطلب عليها، فانعكس ذلك سلبا على زيادة أسعارها. كما أن تفاعل المستثمرين شجع شركات الاقتراض على تخفيض معايير الاقتراض وتقديم المزيد من القروض، ولم تستثنى من هذه العملية الفئات الهشة مرتفعي المخاطر. وكذا توريق الديون والتلاعبات في التصنيفات الائتمانية من طرف وكالات التصنيف العالمية وأسباب أخرى.

وبما أن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع كبير في الأسواق العالمية وظهور ما يسمى بالعملة المالية، فإن آثار الأزمة انتشرت إلى باقي الأسواق المالية العالمية الأخرى، وبالتالي انخيارات البورصات، وهو ما عرف بالدومين.

اختبار الفرضيات:

- لا طالما أعتبر صندوق النقد الدولي هيئة رئيسية في إدارة النظام النقدي الدولي، كنتيجة للمكانة التي اكتسبها على مدار أكثر من 7 عقود منذ نشأته، والتي جعلته أحد المؤسسات المالية العالمية التي تضم أكبر قدر ممكن من الأعضاء الذين بلغ عددهم 189 بلد عضو، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- انتقلت الأزمة المالية العالمية لتطال كل الأسواق المالية العالمية الكبرى، وهذا بسبب تشابك عدد كبير من المؤسسات المالية في أوروبا وآسيا وبقية العالم بالأسواق المالية الأمريكية، ولم تقتصر الأزمة على جانبها المالي بل تطورت إلى مشكلة ركود اقتصادي واسع، حيث أثرت تداعياتها سلبا على مستويات التشغيل، معدلات النمو، الإنتاج، الاستثمار وما صاحبها أيضا من انخفاض في أسعار النفط عالميا، وموجات انخفاض حاد في أسعار الأسهم في الأسواق العالمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تركت الأزمة المالية العالمية أثرا كبيرا على مختلف سياسات صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها. وحتى يستجيب لهذا الطلب المتزايد قام باتخاذ جملة من الإصلاحات لمساعدة الدول الأعضاء كإصلاح نظام الإقراض، زيادة موارده، إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية، وزيادة المساعدات الفنية وإصلاح نظام الحصص، وكذا سياسات الصندوق في ممارسة الرقابة، وهذا ما يبين صحة الفرضية الثالثة.

النتائج:

- هيمنة النظام الرأسمالي نيو ليبرالي والمتمثل في الدول المتقدمة وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الصندوق.
- عدم قدرة صندوق النقد الدولي على التنبؤ بالأزمات المالية والنقدية، بالرغم من السياسات والبرامج التي يعتمدها في هذا المجال وكذا عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة لكبحها في الوقت المناسب.
- تعد قروض هذه الهيئة النقدية الدولية الأداة الأخطر وذراعه الطويل في فرضه لسلطاته على الدول الأعضاء، وخاصة منها الدول النامية وتمكين الدول المتقدمة المهيمنة عليه على بسط سيطرتها ونفوذها على الدول المقترضة، ويتضح ذلك جليا عند الاطلاع على فحوى برامج الإصلاح التي يعدها الصندوق واشترطاته المقترنة في الغالب بموافقة على منح القروض.
- لم يرقم الصندوق بدوره الرقابي والإشرافي بشكل ناجح إبان هذه الأزمة، كما أن استخدام القائمين على إدارة الصندوق نتائج العمليات الرقابية لم يكن موفقا، بل جاء مخيبا للآمال، فتدخلت الدول لوضع حد لانتشار الأزمة بضخ ملايين الدولارات، وتدخل صندوق النقد الدولي لمساعدتها للخروج من الأزمة بأقل الأضرار.
- اتضح لنا أيضا أن الأزمة المالية العالمية تركت آثار بالغة على اقتصاديات الدول، نتج عنها : إفلاس مختلف مؤسسات، انخفاض معدلات النمو، استفحال ظاهري البطالة والفقر، كما كان لها أثر آخر تجلّى عبر السياسات الإصلاحية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي والتي فرضته عليه الأزمة.

التوصيات:

- ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية ومستمرة للبنية المؤسساتية والتنظيمية لصندوق النقد الدولي، بما يكفل له تحقيق أهدافه الأساسية بكفاءة وفعالية.
- إعادة النظر في النظام المالي العالمي وتفحص المبادئ التي يبني عليها، مع ضرورة إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
- توسيع النشاطات الائتمانية الموجهة للاقتصاد الحقيقي المنتج باعتباره الركيزة الأساسية لخلق الثروة، بدلا من اقتصاد المضاربة (الاقتصاد الوهمي أو المالي)
- التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يتولد عنه عمليات الإنتاج والتبادل، وليس على الاقتصاد النقدي الذي يعتمد على معدلات الفائدة.
- تفعيل أنظمة الإنذار المبكر للحد من انتشار الأزمات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- ابراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009
- أحمد فرحات، مدونة سياسية بعنوان صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول.
- أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة 2001.
- توفيق خير الدين خليفه خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية رؤية شرعية اقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- راتول محمد، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الملتقى العلمي الدولي الخامس، جامعة شلف.
- زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم دار النشر المصرية، القاهرة، 1994.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم -عدوى الأزمة المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2003 .
- فريد النجار البورصات والهندسة المالية الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998.
- محمد عبد الوهاب العزاوي، الأزمات المالية العالمية قديمها وحديثها، مكتبة الجامعة الشارقة، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الطبعة 01، الدار البيضاء، الجزائر .
- هيثم يوسف، عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية ، دار وائل للنشر، 2015.

المجلات:

- ياسر الحويش حقوق السحب الخاصة، مفهومها واقعها ومستقبلها مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد2، 2014.

الرسائل الجامعية والأطروحات:

- إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سانت كليمنس، العراق، 2011.
- برياص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية والدولية في الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008-2009.
- بعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008، على الصادرات النفطية للدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2016/2017 .

- عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010.
- ليندة زادي، ابتسام مهيز، تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2013.
- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة أطروحة مقدمة النيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013 .

الملتقيات والمؤتمرات:

- على فلاح مناصير، ملتقى دولي الأزمة المالية العالمية، حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل العلاج، جامعة الزرقاء كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، 2009 .
- كمال رزيق، الجوانب النظرية لازمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
- مها رياض عمر عبد الله، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، ملتقى دولي بعنوان تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، عمان، الأردن، ديسمبر 2010.
- يوسف أبوفارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008 جامعة الخليل، فلسطين، 2015.

التقارير والمحاضرات:

- دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية عن مركز البحوث والدراسات، البصيرة جمعية ابن خلدون الجزائر، 1999.

المواقع الإلكترونية:

- <http://ahmadfarblogpost.com/p/blogpaghtml>.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

المراجع الأجنبية

- Alberto Ondo Ossa, Economie monétaire internationale, Edition ESTEM, Paris 1999.

ملخص

مر النظام النقدي الدولي بالعديد من المراحل التي عكست مختلف تطورات الاقتصاد العالمي، حيث يمثل مجموعة القوانين والقواعد المنظمة للعلاقات والتبادلات الدولية من خلال إشراف مؤسساته ورقابته على الإقتصاديات في العالم ككل، ويبرز صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية منبثقة عن النظام النقدي الدولي الذي أسس له في مؤتمر برين وودز، إذ يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي للدول خصوصا في ظل توالي الأزمات المالية التي يتميز بها النظام الرأسمالي، حيث جاءت الأزمة المالية العالمية 2008 التي امتدت ليزير ما يسمى بأزمة الديون السياسية الأوروبية في أواخر سنة 2009، كتحدٍ رئيسي لقدرة صندوق النقد الدولي على مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التعافي الاقتصادي وعودة الاستقرار النقدي للإقتصاد العالمي، إذ أنه ورغم مساهمته النسبية في تعافي الإقتصاد العالمي من الأزمة إلا أن ما يتميز به من اختلالات في آلية عمله من جهة وخصائص النظام الرأسمالي من جهة أخرى أثرت سلبا على فعالية دوره في الحد من تداعيات الأزمة المالية لـ 2008 وتحقيق الاستقرار النقدي في الإقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الدولي، صندوق النقد الدولي، الأزمات المالية العالمية 2008.

Abstract:

The International Monetary System went through several stages that reflected different developments witnessed by the World economy. It actually represents a group of laws and rules that define and organize the international relations and exchanges, through supervising and monitoring the world economics by its institutions.

Furthermore, the International Monetary Fund stands as a monetary institution that emerged from the monetary system founded in Bretton Woods conference, as the said fund aims to realize the monetary stability for countries, especially under the succession of financial crises that characterize the capitalist system, wherein the international financial crisis of 2008 surfaced and then extended to lead to what is known as the European sovereign debt crisis at the end of 2009, as a main challenge for the international monetary fund ability in helping the Member States realizing the economic recovery, and the return of the economy's monetary stability, which despite its relative contribution in the recovery of the international economy from the crisis, what still characterizes it, is the imbalances seen in its mechanism on one hand, and the capitalist system characteristics on the other hand, had a bad impact on the effectiveness of its role to minimize the impact of the financial crisis of 2008, and to establish the monetary stability within the International economy.

Keys words: International Monetary System, International Monetary Fund, Financial Crisis, International Financial Crises 2008.